

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی

۱۸۰۱۳

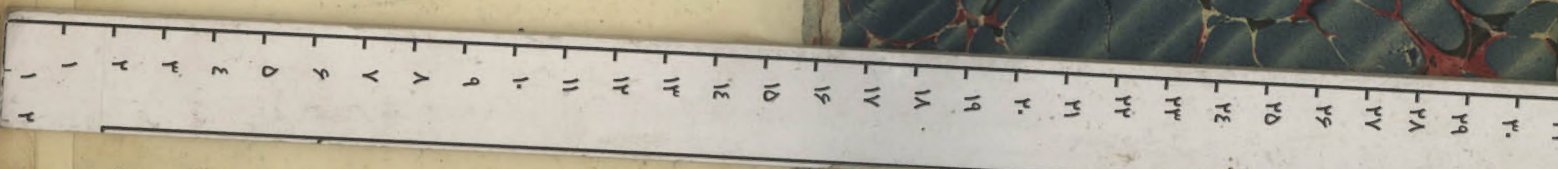
نم
م
م
م

۲۵۳۶

۱۸۰۱۳
۲۰۹۱۷۸



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	تعلیم و تربیت
مؤلف	ابراهیم کرمانی
مترجم	
شماره قفسه	۱۸۰۱۳
شماره ثبت کتاب	۲۰۹۱۷۸



اسلامی
۱۸۰۱۳

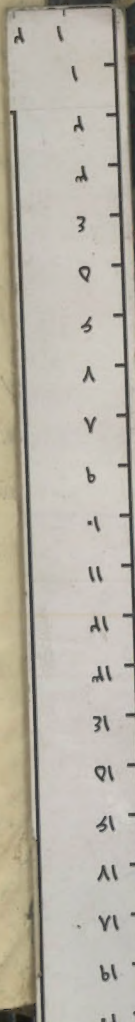
نم
م
م
م

۲۵۳۶

۱۸۰۱۳
۲۰۹۱۷۸



کتابخانه مجلس شورای اسلامی	
کتاب	تعلیم و تربیت
مؤلف	ابراهیم کرمانی
مترجم	
شماره قفسه	۱۸۰۱۳
شماره ثبت کتاب	۲۰۹۱۷۸



خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۸۰۱۳

۱۰۵۲، مورخه

شمس
 والشمس
 انفسوا
 انفسوا
 صم
 الصار
 وفنقل
 فولاد
 اصل
 اصل
 اصل

۱۰۰۰ عجمی حرمی علی پیر کا حصہ

۱۳۱۳

۲۵
مهرماه ۱۲۰۴
فرمانده

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل الاسلام وامامات الباب الفخام من غير انما والصلوة
من اجتهاد في تبيين الاحكام لمن حضر طاب وياق الى يوم القيامة
وعنه الذين هم منبع الحق للناس والعالم وبعد اني لما وفق لي
تفريع الكفاية ووصلت الى قول مصنف العلامة ولا يكون قوله
الامول في شرحه على ما يقتضيه الاوقات اجبت ان افضل
الكلام على ما يناسب المقام واجله رسا لاعتبار لينظر فيه
ويستعمل منه الى ابصار فترعت فيه معتقدا اني قد رقت
على مقدس ومضامين وخاتمة المقدمة في بيان الاقوال وحقائق
لما في الموضوع اتلفت كلمة علماء الاسلام في اشتراط الحق في
خوارق اتباع القصد اما العلامة فقد نقل عن علي اقول ان الشا الفرق
بين وجود القصد في عدمه وانما احكامنا فاعلم انهم في خلاف
مهما كشافي الشهد بين في رسالة المعولة في المسئلة والسيد الداعي

الحمد لله الذي جعل الاسلام وامامات الباب الفخام من غير انما والصلوة

في شارع النجاة ومنهم من شبه قوام الحكماء بالعلماء حيث نقلوا العلم
الاماني على يد الخزان ومنهم من كان ظاهره عدم نقل العلم في انما
حيث ذكر خلاف من لم يورثه ونقل اقرام ولم يترك احكاما في انما
المنع مع ان عادة ذكر الاقوال الواجبة لاداء الفاسد في غير ما وحكي الاجماع على
ومنهم من ظهر منه وجود خلاف كالحق الثاني في السفر حيث نقل
الى الاكابر والشهد الثاني في وجوب العلم بالحق حيث نقل في خلافه
يعتد بقوله ومنهم من صرح بوجود خلاف كما ياتي في المحصل الاكيد
حيث لم يبين خلاف بين احكامنا المعتبرين غير معروف في بين
الاويل على في الاواسط ايضا واما المتأخرين في نقل العلم في حيز
منهم حتى نقلوا في اقول عندهم الى مسئلة فقول بالعلم وعليه العظم
بل نظر عليه لاجاء من غير واحد في قول بالعلم حيث نقلوا في حيز
في السفة والافعال في نقل العلم في حيز الفاضل في
في حيز الاسلام والفاضل في حيز الحق في منبع الحق وهو القول في الله
من غير شرح باسم فالمر حيث نسب المنع لظاهر العلماء ثم قال وجوز
بعضهم ولما انكر الشهد الثاني في السال ان يكون قول من احكامنا
قال وهذا شبهة ظاهرية فان حجة سكاية القول من بعض العلماء كقول
كفر من احكامنا او من غيرهم لان العلماء اجمع يعرف فيصير العلم في حق

من احكامنا
الحق الثاني في بين
حيث نقل العلم في حيز
الفاضل في حيز الحق
في حيز الاسلام

الحمد لله الذي جعل الاسلام وامامات الباب الفخام من غير انما والصلوة
من اجتهاد في تبيين الاحكام لمن حضر طاب وياق الى يوم القيامة
وعنه الذين هم منبع الحق للناس والعالم وبعد اني لما وفق لي
تفريع الكفاية ووصلت الى قول مصنف العلامة ولا يكون قوله
الامول في شرحه على ما يقتضيه الاوقات اجبت ان افضل
الكلام على ما يناسب المقام واجله رسا لاعتبار لينظر فيه
ويستعمل منه الى ابصار فترعت فيه معتقدا اني قد رقت
على مقدس ومضامين وخاتمة المقدمة في بيان الاقوال وحقائق
لما في الموضوع اتلفت كلمة علماء الاسلام في اشتراط الحق في
خوارق اتباع القصد اما العلامة فقد نقل عن علي اقول ان الشا الفرق
بين وجود القصد في عدمه وانما احكامنا فاعلم انهم في خلاف
مهما كشافي الشهد بين في رسالة المعولة في المسئلة والسيد الداعي

الحمد لله الذي جعل الاسلام وامامات الباب الفخام من غير انما والصلوة
من اجتهاد في تبيين الاحكام لمن حضر طاب وياق الى يوم القيامة
وعنه الذين هم منبع الحق للناس والعالم وبعد اني لما وفق لي
تفريع الكفاية ووصلت الى قول مصنف العلامة ولا يكون قوله
الامول في شرحه على ما يقتضيه الاوقات اجبت ان افضل
الكلام على ما يناسب المقام واجله رسا لاعتبار لينظر فيه
ويستعمل منه الى ابصار فترعت فيه معتقدا اني قد رقت
على مقدس ومضامين وخاتمة المقدمة في بيان الاقوال وحقائق
لما في الموضوع اتلفت كلمة علماء الاسلام في اشتراط الحق في
خوارق اتباع القصد اما العلامة فقد نقل عن علي اقول ان الشا الفرق
بين وجود القصد في عدمه وانما احكامنا فاعلم انهم في خلاف
مهما كشافي الشهد بين في رسالة المعولة في المسئلة والسيد الداعي

الحمد لله الذي جعل الاسلام وامامات الباب الفخام من غير انما والصلوة
من اجتهاد في تبيين الاحكام لمن حضر طاب وياق الى يوم القيامة
وعنه الذين هم منبع الحق للناس والعالم وبعد اني لما وفق لي
تفريع الكفاية ووصلت الى قول مصنف العلامة ولا يكون قوله
الامول في شرحه على ما يقتضيه الاوقات اجبت ان افضل
الكلام على ما يناسب المقام واجله رسا لاعتبار لينظر فيه
ويستعمل منه الى ابصار فترعت فيه معتقدا اني قد رقت
على مقدس ومضامين وخاتمة المقدمة في بيان الاقوال وحقائق
لما في الموضوع اتلفت كلمة علماء الاسلام في اشتراط الحق في
خوارق اتباع القصد اما العلامة فقد نقل عن علي اقول ان الشا الفرق
بين وجود القصد في عدمه وانما احكامنا فاعلم انهم في خلاف
مهما كشافي الشهد بين في رسالة المعولة في المسئلة والسيد الداعي

ولان اقصى ذلك لكن دقيق الظفر في كلامه بآية مع تصريح في خبره
 الخليفة ما نزل في هذه المسئلة رساله مفيدة واره فيه بالوقوف
 عليها لمن اراد تحقيق الحال الشافعي ان هذه النقول وان كان بعضها
 كقول المجتهدين فقد وجد في كثير منها ما لا يقول به احد من علماء مثل ناطق
 منها على ما لا يقول به احد من علماء الاسلام فاطلنا القول بها واعتقادها
 شذبا عرفت الذين ومع انصافها بهذا الوصف ولا يخفى ما يتقرب عليه
 قال وهذا الوجه اعني ما يتقرب له بعض اهل بلادنا ومن جوار
 محام لا على جميع المتقدمين كما لا يخفى على من علم بالحال وفيه ان الكلام في
 فتوى لا يفتا في اتباعها الا من جرة موت قاتلها لا في فتوى لم يعرف قاتلها
 ثم الاشتغال على ما لا يقول به احد من مضمون الاستبانة في كل واحد من
 مضافا الى ما فيه من اننا قطع بوجوده كتب وقفا على من طالع بها ذلك
 وهذا القدر كاف للبحر فلا يقال لعل الملاح انما ضل اشتغالنا في
 على ما لا يقول به احد من علماء التبريد لا في جميع مناقبهم الثالث ان ذلك
 الافراد الموقرة لا يقول المجتهدون اوصى عين اخر اليهم انما هي في التعويل عليها
 والاعل برامع شافرة المجتهد لا يفتلها عنه بواسطة او وسائط مع عدالة
 الجمع وعلمهم ان الامر هنا ليس كذلك بل انما اخذوا منها من شياطين
 بينهم واكتفاء بقولهم من غير نظر الى الوسائط ولا سؤل منهم ولا معرفة

عالمهم

بحالهم ولا قد حرم وكذا شايئكم اخذوها وحلموا الى ان يصير حال
 وجه لا يدرى كيف توجد ولا الى اين انتهى كما سخر به لك وهكذا تلقا
 عنك من نقل منك وهذا الطريق يحتاج الى اثبات بحته بدليل لا يوجب
 عليه ويكون كافيا عند سواك عند اذ افتت بين يديك في طمان ان احاز المشايخ وما فيه من النور
 ثم ذكر فيها هذا وقد انبرج عليه وصفا فالى ما مر من فتوى من النزاع ان طمان فتوى من الطرفين الى نقل هذه
 جواز العمل بقول الميت المختار المانع في علم مختار الطريق مع ما فيه من علم الطريق لا طريق العمل به
 الحاجة اليها لتواتر الكتب عن مصنفها كما مر في كتابه ذلك فيض الى انك اذ
 الكتب مطا وهو كاتبي الراجح على نقل من احصا ونقل في القول القم
 وذكر الطريق فلا يكفي ذلك في جواز التعويل عليه ما لم يثبت عن تعديله
 الوسائط ويثبت عدالتهم باحتكاك الطريق المصيدة لها وهذا الامر غير حاصل
 لنا الان بل لا يسبيل الى اثباته بل اراده بل البحث عنه وتوهم عقده وتوهم
 بالجلالات اذ غاية ما يمكن تلايه لكم بتعديل الشيخ الذي اخذت عنه في كل واحد
 فتراج اليكم سيد الشيخين الى شايئكم عدل وان كان احد هما شايئكم
 له بهذا وفيه ان انحصار بتعديل التعويل على فتوى الماصين بالبحث عن
 الوسائط صحيح في كل من انما استعان باطلا على عدل الوسائط مطا كذلك
 كما يعرف به في قوله لا في هذا مع فتوى من جعل النزاع على انه عدل في كل
 على نقل حصول شرط الاعتماد على الوسائط وقد الحلوس انكم اوصيتم

لا يمكن
 ان يكون
 هذا
 الى
 كماله

طريقا حقيقيا الى مثل شيخنا الشهيد ومن تافى عنه كالمقداد وابن قنبر
 والشيخ على رجال ثقة مقلدون فمن انكم راى الطريق المتصل بالفتوى
 الى الشيخ حال الدين وابي القاسم ومن تقدم عليهم فان الطريق التي يابى
 الناس التي قد اشتملت على الاجازات المعيرة والكتب المحررة على
 ما استنبطناه وجعلناه مختصرة في الانتهاء الى الشهيد لا يخرج عنها الا
 فذلك النادر وطريق الشهيد يجمع ويختصر في الشيخ حال الدين والظاهر
 ولا في غير الدين وفطر ابر وهذا كيشعوب ويختلف الى من سلف من
 والمصنفين ومع فتوى اخذوا بهم ونقلهم فتوى الشهيد من اشياخهم المشهور
 الى الشهيد وهم عدول اثبات فمن نقلهم فتوى غير الدين مثلا فان قلتم
 بالطريق الى الشهيد من غير الدين لا ندر شخذه قلنا كيف ينصرون ويجهلون
 ينقل لاحد فتوى يجهلها ويجهل هو نفسه بتلك الفتوى فان اجاب
 والتمس بين المسلمين طائفة على ان المجتهد لا يسوغ له العمل بفتوى غيره
 ولا افتاء غيره به فتدبره وتخر الدين انقطعت فتواه وصار الرجوع الى
 الشهيد متعينا واحدا في قوله اذ كلام في انهم مع وجود المجتهد
 يتعين الرجوع اليه ويطلب العمل بقول من سبقه وهكذا القول في
 حال الدين وعلى ذلك الطريق النادر الذي يتصل بالشيخ في الدين
 واسطة الشهيد فيروا وكيف ينقل ذلك بواسطة اكثر من غير ذلك

نقله

وعبد الدين وغيرهما فتوى هؤلاء الجماعة مع وجود الشهيد وموت اولئك فان
 اخذت عنه فكان متعينا وقول غيره قد بطل بجماعة وموتهم ثم اذ قلنا واخذنا
 فتوى ابيهم فمن الواسطة فمن نقلنا فتوى الشيخ حال الدين وعن والده الذي
 هو من الناس اليه واجههم لايده وهو لا يمكن ان يعمل بكلمة واحدة من كلام
 بعد اجتهاده في جرة والده وبعد ما تركه فيقله الى الغير ثم نقل الكلام
 الى الشيخ الكل وفيهم وقد واهم الذي قد شاع في كتبه الاصولية والفقهاء
 ان الميت لا قول له ولا يعمل تقليده وان كان يجهل فكيف يعمل بفتوى عدل
 وهو قد حكم بانها باطلة لا يجوز تقليدها ثم ذكر في ظاهرها ذكر في العلامة بالفتوى
 الى المحقق الى ان قال نعم لو لم يترك من يركب عمل العمل باعلم من فتواه وان
 لم يكن اليه طريق ولا نقله عن احد من الاثبات فتوى وجه في كلهم من
 هذه الحالات واخبر في سده هذا الباب الى تحصيل الجواب وفيه ان
 بوجود طريق صحيح الى بعض من الماصين كالشاهد والمحقق الثاني في
 يسبيل الحاجة الى فتوى غيرهم ما ذكره من عدم امكان الاطلاع على فتوى
 المحقق بوساطة من ذكره خصوصا في الطريق فيقال مستندا
 الى عدم جواز افتاء المجتهد بفتوى اخر وان يعمل هو نفسه بتلك الفتوى
 مدفوع بعدم انحصار او لا يشهد بطلان الاجازات الموجودة عندنا
 وبعد استلزام النقل العمل بها ثانيا فيجوز بعد ذلك احتمال ان يكون قبل

بلوغه الى مرتبة الاجتهاد الثالث وبعد استظهار النقل الاثني الاثنا عشر
ان يكون قد درس الكتاب بعد ثلاثين سنة من اجتهاده وهكذا اذا عاود
بعد مائة سنة من اجتهاده غير المتجدد بلوغه الى تلك المرتبة خامسا
ومن ينظر على كلامه من اثناء عدم امكن الاطلاع على قولي اعاد
بوساطة غير المحققين مضاعفا الى ما هنا من ان غير المحققين اعاد
نقله عن ابيهم كونه فقيها لما ذكره في كتاب ارشاد المسترشدين
في وجه الاقتصاد على الاصول الكلامية واقتصرت على الاصول الكلامية
ولم اذكر العبادات السمعية لان والدي جال الدين الحسن بن
يوسف ^{عليه السلام} لم يذكرها اجمع عليه اهل البيت وهذا الاشهر المعقول
وما صح نقله عنهم بالطريق الذي له الى الشيخ الطوسي الصحيح
من الشيخ الطوسي الى الاثني عشر بالطريق الصحيحة التي لا شك
فيها ولا ريب لان والدي لما ذكرنا له ان الميت لا قول له فقال
اني قد اثبت لكم ما اتفقت عليه الاثني عشر فلا يحتاج الى تقليد
بعد معرفته واجبه لاعتقاده ومن عدل عنه الى غيره فقله
عن يمينه الى الخلف وعن قول معصوم الى قول مجتهد فامر المؤمنين
بمسكوك واعماله عليه انتهى وما قولهم نعم لو تركه لم يكن له الاثر في
عرفت مرارا ان هذا هو الذي يحتاج الى التدبر والنقض والابطال

وان كان في كلامه
وكلام والده
نقل ظاهر

وفيه بعد ما ظهر مما مر في السادس على تقدير الوسايط تحقيقها في زمان
من الاونة ليست شرط في كل فرع منها العدا لاجاها والعدا لاعتصا
الا بالقيام بالواجبات التي من جملتها الثقة في الدين والتأهل لمرتبة
القنوى بالادلة القصصية وهي مرتبة الاجتهاد ان لم يكن في العصر
يبتدأ به من الوجوب وحققوا لا يفتل اما ان يكون في كل عصر من الاعصار
الفرق بين فيها الرسايط مجتهدا ام لا يكون فان كان فالجميع الدير متعين
والاخذ بقوله لا زمر اذ لا كلام في وجوب الرجوع الى المجتهد في عصره
يتصور النقل عن المجتهد الميت وان لم يكن في العصر مجتهدا كان الثقة
على اهل ذلك العصر واجبا اجماعا فترك الاشتغال بقدماءه والاكتمال
على تقليد الحق في كل الوجوب وهو وجوب اعادة امكن التقليد ومخرج
البحث انه لا خلاف بين علماء ان الثقة واجب وانما اختلفوا في وجوب
حل هو على الاعيان او على الكفاية فذهب فقهاءنا وفقهاء حلب كابن
الصلاح وسائر ابن حجر الى ان وجوب عيني وان لا يجوز التقليد في
الاحكام الشرعية لاحدا البتة وذهب باقي الاصحاب الى ان وجوبه
ومن المعلوم ان الواجب الكفاية اذ لم يقع به احد كان الواجب على
الكفائيين القيام به فان اختلفوا لم يخرجهم جميعا الاثر ولو اصره ما على تركه
ساعة بعد اخرى ولو في يوم واحد فضلا عن ايام كان من الكليات

قول فالجميع الدير متعين والاختلاف لا ينافي في قولهم منع قول اذ لا كلام
في وجوب الرجوع الى المجتهد الذي ينقل قول اهل الكلام لان عدله لا يكون
حجة الا ان يستلزم اجماعا لا يكتفى به في حجة وهو غير معلوم في المقام لان
المستقلة على تداول بين القدماء ولا بين من سبقهم من الرواة فلا يستلزم
فيكون بمنزلة اجماع السكوني وهو ليس بحجة وثانيا على التقدير الاخر ان
اشتراط العدا لاجا اجماعا يحصل العلم من اجاز الوسايط وحفظها
مع القرب وبوجه القرابين ولو لم يكن فيقول ان من حجة الواجبات على التآكل
التأهل لمرتبة القنوى مطمئنة والسند ظاهر ومع النقل يقول منا فان
ذلك للعدا لاجا لا محالة ان يكون مشعولا التحصيل وقد جعله
عامر الجاني ولا يخفى السابع على تقدير النقل والقول امكن الوصول لا يمتنع
بان نقل قولهم جميعا بحيث يخرج الناقلة اخذ في شأنها وطرح ما شاء كما
احل عصرنا على نه عامر وغيره عامر وعلمون منه حلا لا وجها لما اقر
في الاصول مع اعتد الحق فيمكن الرجوع الى الاثر فان شاء وانا لا ادع
فان شاء واني لم أجحج غير المستفيضة في تقليد ايام شاء فاذا اخذ بقوله في مسئلة
لم يجز الرجوع الى غيره في تلك المسئلة واختلفوا في الرجوع في تلك المسئلة
وقد علم من ذلك ان الذين يتقلدون من شأنه في جماعة المختصين في العلم وغيرهم
بشيء من ان لا يفتل قولهم غير جاز في دين الله تعالى ولا قالوا بواحد من اصحابنا

ان لم يكن منها بل من اكرها ابتداء اذا قرئ ذلك فان قلنا بوجوبه بنا لا كلام
في حق الاثر لانه وان قلنا بالاثني عشر من المكلفين الاثر في تركه
عند قيام احد بحيث يتبادر بالعرض الكفاية وهو بالنسبة الى الثقة
انما يتحقق بوجوب مجتهد في كل قطر من اقطار الاسلام بحيث يرجع اليه في الواقع
محتاج اليه ومن المعلوم البين على ذلك في زماننا وان قد مر بسنين كثيرة
والاخر من ذلك اشترك اهل العصر المفقود فيه ذلك في الاثر في
عن العدا لاجا وهو ليس عليهم باب التقليد على تقدير رجوعه لا يقال الاثر
انما يلحق من يمكن الاجتهاد من اهل العصر العلم الصريح بان من المكلفين
من لا يقدرا على تحصيل هذه المرتبة ولو يدك وسعد وصرف على الثقة
عزم وحج فيمكن الاختراع لا يقدرا على ذلك ليقطع العرض عن الوجوب
لا مكن العدا لاجا وعلى هذا التقدير يتوجب الرسايط لا ناقول على تقدير
تسلم ذلك لا يمتنع النقل بغير القنوى ولكم ونقل كلمات مسائل وحل
هو لا عين المتنازع وان الدليل عليه ومن القائل بربل قد قيل انه
شأنه يجب عليه العمل من اضع الاجماع ما يمكن دون الاختلاف الى الميت فيما
وقع في خلافه وسياقي ما يدل على فساد ريبه بغيره في تحقيق الحق على
انما لم قطعنا ان تلك الرسايط ليست جميعا بمرتبة المتأهل ولا اقلها
وفيه اننا انما نحكم الشئ الاول وهو ان يوجب مجتهدا في تلك الاعمال

وهذا ان هذا ثبت على حجة تقليد الميت فمستفاد من تقديم العلم والادب
فغير المدعى وليس هناك عمل القدر في نفسه **الثامن** ان من القواعد المقررة
والقضايا المسلطة ان المجتهد اذا اجتهد في مسألة وانفق بها المجهود
على الناس العمل به ثم رجع عن تلك الفتوى الى ما عارضها من اجمل حكم الاولى
فوجهه وجوهه وجوبه على كل من تلاها ولا ومن لم يتلقه العلم بالفتوى انما
وقرأ الاولى وصار علمه الاولى كعلم غيره فتوى ولا تقليد وهكذا يرجع
عن الثانية الى الثالثة رابعة وهلم جرا حيث يمكن واذا كانت هذه حادثة
لو كان جارية خلاف في ذلك فاحذر من العمل بتلك الفتوى السابقة على الاخرى
بعد ان حكم ببطلانها بل اجمع على عدم جواز العمل بها في جوارحه مع الاجماع
على وجوب الرجوع الى فتواه في ما لم يفتي ثم بعد ان يموت ويبطل قوله على
وغيره هو بان قوله يبطل بموته وان لا يجوز لاحد العمل به بعده **المستفاد**
والمستفاد من قوله بعد ذلك كله انه يجوز العمل بما في فتوى كانت من فتاويه
سواء تقدمت ام تأخرت ويعتقد احادنا وتوقيت عليها احكاما لا بد من اتفاق
المباين على ذلك وثابت صحة ما قد اجمع على بطلانه والا فالوقوف على وضع
الاجماع متعين ولا يصح جواز تقليد الميت لكونه الاثر من هذين ان يعمل بالفتوى
اعلم من تقدم من علمائها السابقين من الذين لا يمتنع من ذلك زمانا هذا بل
التي لا كان الاجتهاد سابق في زمن العصور بل لا يفتق النفي والامام

اتفق او على وجه مخصوص وكل حكم ان من هذا الحال فهو حال يكون جواز تقليد الميت
على ذلك الوجه على ما لا يخفى والمطروقة ان من لم يحكم بل من تقدم العلم فلا شك
عليه واما من حكم كذلك ان لم يثبت الاجماع كما هو بعيد فان الاجماع الجاهل
ما يكشف عن قول المجتهد والمستهلك ليست مما تدل على الرواية واجابا
اليد حتى يستلوا عنها كما يظهر من المتبع في طريقهم بل كلام القدماء حال
عنهما فكيف يمكن ادعاء الاجماع في مثلها الا ان يقال اجابا عن ذلك
في امر يمكن سميما من مثله حيث تنبئ تناقض الاجامات ولو من شخص
واحد وعلق فيها ولم يربها بجملة والتدبر فيها مع تقدم عصره بالفتوى
التي اوجها وجود كتب عند ما يورث الاطلاع عليه ليست عندنا
واسبقنا له من حال الفتوى فاصيب قوله فتأمل في حق خطا الحقيقة
الحال فان في ذلك كلاما وكذا ذلك على تقدير حصوله فلا اشكال ايضا على
من يشترط في جواز تقليد الميت وتقليد عدم وجوده في واما على القول
الاخر فيمكن ان يقولوا خرج ما خرج وبقي الباقي واما قوله هذا اجل حال
من لم يتركه وكل حكم ان من هذا الحال فهو حال فتدبر فتدبر ان هذه
يرجع على علم مخصوص بالاجماع مثلا فانه يحكم عنه في غير المقام فهو جازا
هنا وعلان دليل تقديم العلم ان كان عقلا لمصر في نفسه امكان تخصيصه
حق ولكن لا مناص لا تقليد من لم يكن متبا وان كان تعبد فلا شك

في تخصيص

في التام على الاحكام والقضايا بالاجتهاد المجتهد كما هو مقر في عمله
ومعرفة هذا الحق **العاشر** والوقوف على تفاصيله على ما قد سبق في زماننا هذا
بالجالات وعلى تقدير تعيينه يكون العمل بانحوه الفتوى في المسئلة ومات
عليه من الفتوى وذلك كله قد خفي خرم بل انهي من الخلق انه وحيث كان
الاجماع تقليد من ذكر ولم يتعين كان بمنزلة العمل بالفتوى وهو موجود
العمل بالفتوى وفيه ان بطلان تقليد ما رجع منه الفقيه ولم يرد منه فتاويه
الاعلم لا يستلزم ان بطلان تقليد الميت لا مكان العلم بالمتاخر ولا العلم بالمتاخر
لعدم التقليد وعلى هذا لا يضر عدم امكن معرفة علم الجميع فان وجوبه شرطا
به وفيه بعد ما ظهر من فلا يبعد **الحاشية** فتدبر ان ذلك كله قلنا بان الميت
ليسا وى لم يجرى في جوار العمل بقوله والمز من ذلك الزمان شنيع وهو ان يتعين
الرجوع الى العلم من الاجامات والامارات على ما قد مرنا من القاعدة فلو
مجتهد علم نفسه من تباين بعض من سلف من الفقهاء الامارات ولكن
ليس في العصر سواء او في غيره وكذا اعلم الاجامات بل من على هذا عدم جواز تقليد
اليه ولا اخذ بقوله وجوب تقليد العلم والفتوى ان بعض الامارات اعلم منه
وان قلتم معتبر وهذا خلاف الاجماع لا يقال هذا الفرض منى بالاجماع على بطلان
فيبقى الكلام فيما لا اجماع عليه فان مثل ذلك كاف في تخصيص العام والتسكك
بما عدا الوجه بالدليل لا نقول هذا بل حال العلم من جواز تقليد الميت حيث

في التخصيص هذا كله على تقديره ويمكن ان يستدل عليه بالحجج العاشر
تقليد الميت على تقدير جوازها وتحقيق طريقه انما يكون في احوال المسائل المجتهد
التي تتعلق بالمكلف في صلواته وفي عباداته ومعاملاته لا في كل شيء
ما قد يوصل اليه اهل عصرنا حتى جازوا به الحكم والقضاء وتختلف المسئلة
ومن ما تله وتقرى بال الغائب ونحو ذلك من وظائف المجتهد فان ذلك
غير ما يراه ولا هو عمل الوجه فتصريح الفقهاء بغيره في كتبهم الفقهية بل لا
ذكر في كل كتاب من بين الاولي منها في كتاب الامر بالمعروف والاعترى
في كتاب القضاء ولا يحتاج ان نقول عباراتهم المصروفة بذلك فانها في
الموضعين مشهورة واما الدلالة لاجازة الفتوى بغير خلاف في ذلك بل انهم
بل هو جاز ايضا بان ذلك اجاعى ومن ذكره الا على عدم جواز الحكم بغير
المجتهد العلانية في الحق في كتاب القضاء في مسئلة استصحاب احضار
القاضي من اهل العلم من بعده قال في اخرها قد اجبنا على انه لا يجوز
ان يلى القاضي المقابل بل هذا اجاع المسلمين قاطبة فان العامة ايضا
في الامم الاجتهاد وانما يجوزون قضاء غيره بشرط ان وليه والشواهد
هو السلطان المتغلب وجعل ذلك ضرورة فاقول جواز القضاء
لمن قصر عن الدرجة من غير قوله في الشواهد كما هو الواقع مخالف لاجماع المسلمين
وتج في التعويل في مثل هذه الاجامات ولكم لاهل التقليد حكم وانهم يفتي

المستفاد

4

[illegible]

علا الرحمي
المشاة فلذا هنا وفيه

نور محمد بن احمد بن محمد

كالمدينة والارز من شائع لاخصى منها الزور فقديم قول المال والحق
والسخر والمجرب وجد سياة طلاق الواقع وهكذا اذا حصل من قوام
فلان قوى وسنحقة في دليل المختار الثاني عشر فانزل عن جميع ما قد
من الوجه ونحو العمل بقول الفقيه الميت بان يحصل عسكنا بالامكان
الحاص بل نفرض قيام الدليل على صحة ذلك كله ونحو العمل به
بدون قائل من اصحابنا السابقين وعلما ان الصالحين به كما هو
في كل مسئلة اذا لم يكن من الامور المتجددة التي يغلب نظر انما
للعلماء السابقين ولا يحسن اعتبارها وهذا المسئلة ليست كذلك
بل على طرف الفقيه لانه قد ذكر في كتبهم الاصولية والفقهية
قائلين فيها بما ذكرناه من انه لا يجوز العقل عن الميت وان قائل
بموت من غير نقل خلاف احد منها ونحو بعد التبع الصادق لما وصل
الياسم كلامهم ما علمنا احد من اصحابنا من يعتبر قوله ويعول على قوته
خالفت في ذلك فعلى من لا يجوز بيان القائل به على وجه لا يرد منه
حق الاجماع وفيه ان الدليل في الاصطلاح ما يلزم من العلم بالعلم
بشيء اخر فان اراد به ذلك فلا نفيه ما ذكره قطعاً ولا يمنع من العمل
به وان اراد به لا يعمل فعلى تقدير كونه قطعياً فنيده ما مر وعلى التقليد
الاخر نقول بغير شكوك السابقين كافيافي العمل به وما ذكرناه من طرف

الفقيه

ولو خلا الماء كالحق الحق وحسنه المحققون ومن ثم يمكن ان يتحقق
مع خروجه وسببها اذا كان معروف الغيب وان لا يتحقق مع دخل
فيه اذا كان الجهل معروف الغيب مع عدم العلم بضره او كونه
مجهول الغيب ولا يعلم عدم كونه لجهة او يشك في كونه اياً ولا ومنه
يفهم ما في كلامه فاذا مات ونضر اهل العصر في المتألفين انفس
الاجماع قوله وصار عقله غير منظور اليه فلنا في سلم ذلك على خصوص
حكم المذكور لا على غيره من قول ولا على قوته غير مطلق لا يستلزم المظهر
ومنه يظهر ما في قوله فله هذا بل من موت الفقيه المتألف انكشاف
خطأ قوله ومما انما يجوز العمل بقول الفقيه بعد موته استنع في هذا
هذا الاجماع على وجوب تقليد العلم والاربع من المجتهدين والوقوف
لاصل هذا العصر على العلم والاربع بالنسبة الى العصر السابقة كاد
ان يكون متفقاً انما اذا وجد الفقيه في مسئلة فلا انما يجوز تقليده و
الرجوع اليه في القول الاخر لوجوب رجوعه عن الاول اليه ووجوب
اعلامه ان كان قد قلنا في الاول برجوعه واكثر المسائل تختلف قولاً
الواحد فيها ولا يكاد يفرق بين القول الاول والاخر لا انا ولا فقيده
من هذا الوجه ايضاً وفيه ان لا يستلزم الامتناع فان الاجماع على
تقديم العلم والاربع وسلم مشروط مع ان امتناع معرفتهم ما في المتألفين

الاجماع في طرفة البصر بعد خلوكه القدامه ونحوه في العلامة
كالموت وهو من غير قائل فان الاعتماد على الدليل **اقطاعاً** فيها
الحقق الثاني في تعليقه على الشرايع في كتاب الامام المعروف بالاجماع
كاقتل المشرك وهو امر مهم ما مر منها ان اجتهاد اذا مات سقط
اعتبار قوله وشراً اما الاول فلا اجماع على ان خلاف الفقيه الواحد لسان
اهل عصره يمنع من انعقاد الاجماع اعتداد بقوله واعتبار اختلافه
فاذا مات وانحصر اهل العصر في المتألفين لم انعقد الاجماع في القدر
المذكور بموت الفقيه المتألف لان حجية الاجماع عند انما هي
يدخل المعصوم في اهل العصر من اهل العمل والعقد وموت الفقيه
المتألف في الفرض المذكور يبين انه غير الامام فيصير في دخول
الامام في المتألفين فمن ثم انعقد الاجماع بموته ولا يلزم من ذلك
ان لا يبقى لميت قول شرعاً لاننا نقول فعلى هذا يلزم من موت الفقيه
المتألف انكشاف خطأ قوله فلا يجوز العمل به من هذا الوجه فحصل
ان موت هذا الفقيه يقتضي عدم اعتبار قوله وفيه ان منع
الاجماع بخلافه في الفقيه الواحد اذا كان جاعل اصولهم ظاهر ولما على
اصولنا فلا فان المدار عندنا في محققه بدخول المعصوم او رضائه

في كل مسئلة اذا لم يكن من الامور المتجددة التي يغلب نظر انما
للعلماء السابقين ولا يحسن اعتبارها وهذا المسئلة ليست كذلك
بل على طرف الفقيه لانه قد ذكر في كتبهم الاصولية والفقهية
قائلين فيها بما ذكرناه من انه لا يجوز العقل عن الميت وان قائل
بموت من غير نقل خلاف احد منها ونحو بعد التبع الصادق لما وصل
الياسم كلامهم ما علمنا احد من اصحابنا من يعتبر قوله ويعول على قوته
خالفت في ذلك فعلى من لا يجوز بيان القائل به على وجه لا يرد منه
حق الاجماع وفيه ان الدليل في الاصطلاح ما يلزم من العلم بالعلم
بشيء اخر فان اراد به ذلك فلا نفيه ما ذكره قطعاً ولا يمنع من العمل
به وان اراد به لا يعمل فعلى تقدير كونه قطعياً فنيده ما مر وعلى التقليد
الاخر نقول بغير شكوك السابقين كافيافي العمل به وما ذكرناه من طرف

منع بل تحصيل معرفتهما فيهم اسهل من معرفتهما في الموجودين فان
الاعراض السبعة والامراض الحيوانية والمرافق النفسانية لا يمكن
ان يتحقق ولذا يشترط في الالسن او مرهم كالمقدس لا دسلي وافضل
كاية الله العلامة بحيث لا يخفى على من ستر وحشر بخلاف تحصيل معرفتهما
في الاشياء فانه في غاية الصعوبة فان الناس بين من يعرف ولو في
ومن لا يعرف كذلك والثاني امر واضح ولما الاول فبين من لا يظهر فصيله
الافضل وهو الافضل ومن يطلع فيه خوفاً من اقبال الناس اليه
ورداً الى اقبل ولو باشارات ايقية وتلميحات دقيقة وتلميحات دقيقة
وتعريضات جلية ولا يخرج عن الصنفين ومنه حجاب الدين
وابطال الشريعة سيد المرسلين والمنصف المراجع الى وحدانه المتدبر
فيه يعرف حقيقة ما ذكرناه بعين اليقين فمن اين يطلع المرء على
على من عنده ادوات العلاج يبقين اعادنا الله من موفيات يوم
الدين **اقطاعاً** في الحجة الشريفة في العلم مع ما اورد عليه
والكلام فيه بقدر ما يسع الوقت وهو ان التقليد انما ساع الاجماع المنقول
سابقاً والزم للرجح الشرايع والعصر يتكليف لخلق الاجماع ولا يمكن
لا يصلح دليلاً في موضع النزاع لان صور حكاية الاجماع صريح في الاعراض
تقليد الاجماع للرجح والعصرين فان بقسوتهم التقليد في حجة على ان القول

منع بل تحصيل معرفتهما فيهم اسهل من معرفتهما في الموجودين فان
الاعراض السبعة والامراض الحيوانية والمرافق النفسانية لا يمكن
ان يتحقق ولذا يشترط في الالسن او مرهم كالمقدس لا دسلي وافضل
كاية الله العلامة بحيث لا يخفى على من ستر وحشر بخلاف تحصيل معرفتهما
في الاشياء فانه في غاية الصعوبة فان الناس بين من يعرف ولو في
ومن لا يعرف كذلك والثاني امر واضح ولما الاول فبين من لا يظهر فصيله
الافضل وهو الافضل ومن يطلع فيه خوفاً من اقبال الناس اليه
ورداً الى اقبل ولو باشارات ايقية وتلميحات دقيقة وتلميحات دقيقة
وتعريضات جلية ولا يخرج عن الصنفين ومنه حجاب الدين
وابطال الشريعة سيد المرسلين والمنصف المراجع الى وحدانه المتدبر
فيه يعرف حقيقة ما ذكرناه بعين اليقين فمن اين يطلع المرء على
على من عنده ادوات العلاج يبقين اعادنا الله من موفيات يوم
الدين **اقطاعاً** في الحجة الشريفة في العلم مع ما اورد عليه
والكلام فيه بقدر ما يسع الوقت وهو ان التقليد انما ساع الاجماع المنقول
سابقاً والزم للرجح الشرايع والعصر يتكليف لخلق الاجماع ولا يمكن
لا يصلح دليلاً في موضع النزاع لان صور حكاية الاجماع صريح في الاعراض
تقليد الاجماع للرجح والعصرين فان بقسوتهم التقليد في حجة على ان القول

بالحجرات قليل الجدي على اصولنا لان المسئلة اجتهادية ففرض العاوي
فيها الرجوع الى فتوى المجتهد وح القائل بالجوهر ان كان ميتا فالرجوع
الى فتواه فيها دون ذلك وان كان حيا فاتباعه فيها والعمل بفتاوى الموقف
غير جازع بعد عن الاعتبار قالوا بما لا يظهر من اتفاق علماءنا على
المنع من الرجوع الى فتوى الميت مع وجود المجتهد الحي بل قد جازى الاجماع
فيه من بعض اصحابنا وغيرهم على بوجوه الاول منع عموم النهي
عن التقليد واتباع الظن بل هو مختص بالاصول الثاني ان المسوخ
بجواز تقليد الحي ليس الا الوجه الاخر من الوجهين الذين ذكرهما وكيف
يمكن دعوى الاجماع مخالفة كثير من الاصحاب وقد نسب المنع من
التقليد ومط الشهد في الذكرى الى قدماء اصحابنا وقضاة حلب و
كلام الكيف في اول الكافي ظاهرة في المنع التقليد مط حيث جعل التكليف
منوطا بالعلم واليقين ونهى عن التقليد والاستحسان وصرح ابن
حنبل في كتابه غنية المراجع بعينيه الاجتهاد وعلوه جواز التقليد
جبل فابن رجوع العاوي الى العلماء الاطلاع على مواضع الاجماع
ليعمل به وايضا العلم بدخول قول المعصوم او تقريره في مثل هذه المسائل
الاصولية التي علم عدل الحكم فيها وعصر المعصوم غير ممكن الحصول فان
هذه المسائل غير متفرقة في كتب قدمايا بل غير متفرقة في كتب العلماء

ومن تأخر عنه فكيف يمكن العلم بالاجماع الذي يكون محجة عندنا مع انه قد
في ترجمته لو لم يكن بعد الحق بسند عن الفضل بن شاذان عن ابيه عن
احد بن ابي خلف قال كنت مرصفا فدخل على ابي جعفر فوجدني في شيء
فاذا عند راسي كتاب يوم وليلة فجعل يتصفه وقرنه وقرنه حتى اتي
عليه من اوله الى اخره وجعل يقول رحم الله يوسف رحم الله يوسف والظاهر
ان الكتاب كان كتاب الفتوى فحصل تقريرا امامه على تقليد يوسف
بعد موته وايضا دوى بسنده عن داود بن القاسم ان ابا جعفر لم يفت
قال ادخلت كتاب يوم وليلة الذي الفتوى يوسف بن عبد الرحمن على
المسند فظهر فيه وتصفه طرفة قال هذا ديني ودين اباي وهو الحق
فلو لم يجز العمل بقول الميت لا يكون العمل به قبل موته عليه وايضا ابن بابويه
صرح بجواز العمل بما في من لا يحضره التقليد مع ان كثيرا ما يقتل فتاوى
ابيه وهو صريح في جواز العمل بفتاوى ابيه بعد موته وان كان مكابرة
نعم الوجه الاخر وهو لزوم الحجج بدل على جواز التقليد وكذا ما ذكره من
الاخبار من رجوع الناس بامر الامير الى محمد بن مسلم ويوسف بن عبد الرحمن
والفضل بن شاذان واما الحكم في اجسامهم ولا امر باخذ معالم الدين منهم
على ما ذكره الكشي في ترجمته لكن تخصيص الحي واخراج الميت يحتاج الى
دليل ولا يكفي انقضاء العصر بتقليد الاجزاء لان افعال التقليد الميت ايضا

الثالث ان قولنا ان المسئلة اجتهادية وفرض العاوي الرجوع فيها الى المجتهد
ممنوع لان المسئلة اصولية يمكن تحصيل القطع فيها فان الانسان اذا
علم ان حلا استفاد المقلد من المجتهد انا هو لا غيره عن احكام الله تعالى
يحصل له القطع بان جوع المجتهد وموته لا يحتمل ان يكون موثقا
في ذلك وعلى تقدير عدم امكان تحصيل القطع فلا شك في الاكتفاء
بالظن اذا اشتراط القطع في الاصول مني على امكان كما صرحوا به
ويحكم به بالبدنية وليس اعتماد المقلد على ظنه في المطالب الاصولية
التي يعتمد فيها على الظن شرعا طائفة كالاتحاد على الظن في الامور
حيث انه مشتق من بشوث الاجتهاد وعلى تقدير تسليم كون المسئلة
فلا شك ان فرض العاوي الرجوع فيها الى المجتهد فانه مني على ما
ايد بقوله على اصولنا من عدم صحة تجزى الاجتهاد وقد عرفت بطلا
وجع يمكن الاجتهاد في هذه المسئلة ثم الرجوع الى فتاوى الامرات
بقية احكامه الرابع ان قوله وجع القائل بالجوهر ان كان ميتا فالرجوع
الى فتواه دور ظاهر وان كان حيا فاتباعه فيها والعمل بفتاوى الموقف
غير جازع بعد عن الاعتبار قالوا بما لا يظهر من اتفاق علماءنا على
المنع من الرجوع الى فتوى الميت مع وجود المجتهد الحي بل قد جازى الاجماع
فيه من بعض اصحابنا وغيرهم على بوجوه الاول منع عموم النهي
عن التقليد واتباع الظن بل هو مختص بالاصول الثاني ان المسوخ
بجواز تقليد الحي ليس الا الوجه الاخر من الوجهين الذين ذكرهما وكيف
يمكن دعوى الاجماع مخالفة كثير من الاصحاب وقد نسب المنع من
التقليد ومط الشهد في الذكرى الى قدماء اصحابنا وقضاة حلب و
كلام الكيف في اول الكافي ظاهرة في المنع التقليد مط حيث جعل التكليف
منوطا بالعلم واليقين ونهى عن التقليد والاستحسان وصرح ابن
حنبل في كتابه غنية المراجع بعينيه الاجتهاد وعلوه جواز التقليد
جبل فابن رجوع العاوي الى العلماء الاطلاع على مواضع الاجماع
ليعمل به وايضا العلم بدخول قول المعصوم او تقريره في مثل هذه المسائل
الاصولية التي علم عدل الحكم فيها وعصر المعصوم غير ممكن الحصول فان
هذه المسائل غير متفرقة في كتب قدمايا بل غير متفرقة في كتب العلماء

علما ان الزم انه لا يفتق اجاع شرعي على منع تقليد الميت مع وجود الحي
لاستغنى عن التقليد الذي ذكره فان قوله والسريرين فاضا يشترط
التقليد في الخلاص الصريح فان مراد المستدل المنع من تقليد الميت عند
وجود المجتهد الحي ولا فلا يستدفع السريرين بتقليد الميت كما لا يخفى ولكن
عرفت عن تحقق الاجماع في مثل هذه المسائل الاصولية وسيما هذه
المسئلة وفيما ذكر من الرجوع نظير من وجوه الاول ان منع عمي الهى
عن التقليد واتباع الظن ليس محله في طرق منها قوله تعالى ولا تقف
ما ليس لك به علم والحطاب وان اختص به صرح الا ان حضا صرح
مضموه محصور في كتب العامة والخاصة وليس هذا من حلال
فخصوا اشتراك التكليف المجمع عليها عند الكل عدم جواز الظن
للكل وهو اعلم من الاصول والفرع لا يقال لظاهر سلب العمى
فلا يستلزم العلم لانه مني على ان يكون الموضوعات موضوعات
للعمى المعنى وهو خلاف المشهور والمضمر بل وضعها
للمزنيات المعينة بصليتها ولو كانت اضافية نعم ورد الهى
فيما يقتضى العمى هذا مسمى على ان لا تكون لفظة ما ذكره كالا
ادعاء من جازمه والا فلا اشكال ومنها قوله تعالى ولا تقف
الا الظن وان الظن لا يغني عن الحق شيئا والحشر عفي فان سرق الظن

المجلد

[illegible][illegible][illegible]

في كلام الكيفي في اول الكلام وان اوضح ذكره في موضع حيث قال والشرط
من الله جل ذكره فيها استعداد بخلق ان يؤد واجبه فابصر بعلم
يقين ويصير لكن ينال الكلام فيها بعد حيث قال قلت لك حيث ان
يكون عندك كتاب كافيه في جميع فنون علم الدين ما يكفي بالتعليم
ويجمع اليه المساق مثل ما اخذ من بين يدي علم الدين والعلم بابا لا لا
عن الصادقين والسبق القاطن التي عليها العمل وبها يودي فرض
الله عز وجل وسنة نبينا صلى الله عليه وآله الى ان قال مع ما رجونا ان يكون مشاكلا
لكل من اقتبس منه وعلى ما فيه في دهرنا هذا وفي غيره الى اقتضاء
الدين اذ لا يرعى واحد والرسول محمد خاتم النبيين ٣ واحد والشرع
واحد وحلال وحلال وحرام الى يوم القيمة انتهى وهو كما ترى
ظاهر في جواز العمل بكتاب غيره في حيوة وبعد موته ان لا يمكن ان يقال
ان الاخبار المذكورة في تخصيصها ورجا وعلا تخصيصها بما فيها حيث
كل احد كيف والصدوق المعاصر ليرد اجابته كقولنا خلافه
هذا من الدعوى قائل واما ذكره في مجمع لا يقع بل يعين في ظهور
الاجماع لفسادها قطعاً فانها تقتضي جواز التقليد بوجه ناسد ولما قال
في الذكرى وما ذكره لا يخفى عن التقليد الا قوله ايضا العلم بدخول قول المعصوم
او تقريره في مثل هذه المسائل الاصولية التي علم عدم الكلام فيها في عصره من

وكما في اخبرته قال ومن اراد الله
خلافه وان يكون دونه عارلاً
مستقوداً فافهم ما لله من ريب
البراهين لا يستعصى ان التقليد
والثابتين من غير علم وصيرته
ولما الثاني فالظاهر ان
المراد منه الرد على العا
مع فليس في الاصول
في ذلك ما يدل على جواز
عمله فانه قال فلا يكون
علماً ان يصير مقتضى
ويسوي كما ذكره في
ويصير كما ذكره

المعصوم

المعصوم غير ممكن لا يجمع مع اعتقاده بورد روايات دالة عليها كما
وهو يجب التماس ان روايتي الكشي متعنيان مع عدم دلالتها
على جواز الرجوع الى الميت اصلاً لعدم ظهور كون الكتاب بطريق الفتوى
ايكون كتاب الحديث كاهو الشايخ في ذلك العصر ولو سلم لادلة فيها
على ان الراوي يابى على الكتاب لاسما ذكره من ذلك لتمام الصدوق
على جواز العمل بكتاب غيره بعد موته لم يظهر وعلم من كتابه لا يفتي
لا احتمال ان يكون ذلك لكونه باخترها صحيحاً عند القدماء باب نقل
الفتوى على ان المعروف في الاسن عند نقله بانه على هذا الا
وله شواهد في كلامه السابق ان الاخبار المخرجة فيها رجوع الناس الى
المتن من لادلة على جواز الرجوع الى ما في الاموات كما ترى القائل
ذكره من ان لا يكفي اندفاع العسر بتقليد الاجماع لان ذلك لا يفتي
ان المسئلة غالبة لاصل فتكفي على موضع الوفاق وهو تقليد الاجماع
الثاسع قوله لان المسئلة اصولية قلنا لا يفتي اما ان يراد بالاصول
الاصولية المتكلمة او بالاصول الفقيهية والاول لا يفتي من شئ
ومع ذلك لا يفتي كالثاني لان النزاع في ان العا هي هل يجوز له ان يفتي
عباد مثلاً موافقاً لهم الفقيه وقوله ولا ولا يفتي بها مستلزم فريضة
غاية ما في الباب توقف حكم الشئ الاول على جهة قول الفقيه له وهي مسئلة

عنه
في الفتوى

اصولية فان جواز التفرغ جوازاً مرجوحاً في المسئلة الفرعية لا يفتي
عليه وهو ما لو كان قادراً ولا يفتي لان المسئلة اجتهادية وفي
العاي يرجع الى الفقيه ولو قيل بالتفرغ بالتفرغ كما هو مختار المستدل بجهة
كلام الفقيه للعاي ما لا يمكن له التقليد فيه في هذه الدورة والدور هو
ظاهر ولكن ذلك لا يستلزم المطالبة فانه على هذا يجب عليه ان يفتي
بان تكليفه له يمكن تقليداً لاستلزام ذلك التكليف بما لا يطاق
ويطالان الثاني بالمتقدم والملازمة ظاهرة فتعين عليه التقليد
ثم لما كان التقليد صور بعضها محل الخلاف فتعين عليه ان يختار
عمل الوفاق وهو ليس بالتقليد بل واما جواز رجوعه الى فتوى الميت
او غير الاعلم او غير الاعلم او غير جملته النظر والتفرغ فيصير بتقليد الفقيه
لحي والظن ان جعله فاق لان المسائل المذكورة فروعية من وجه
ومع عدم تمكن الاجتهاد فيها يتبين عليه التقليد فيها لا يقال العا هي
لعل غافل من المرتبة المذكورة جاحل فكيف يكلف بذلك لا يخارج
عما نحن فيه وهي مسئلة اخرى ياق الكلام فيها المتأخر قوله وعلى
تقدير عدم امكان تحصيل القطع فلا شك في انكفاء الظن بخبره
ان كان الظن في المسئلة الاصولية وهي جهة قول الميت لا يفتي اما
ان يكون المسئلة دليل قطعي ولا يفتي للعاي على فريضة لتصور

درجه عن تحصيله ففتنة ليس بمجدة قطعاً ولا واحداً ولا يكون بل
قائمة ما يمكن فيها الظن وقد حصل له فحمة قوله لفسحج موقوف على
تجربته في المستقبل لا يشترط وان كان الظن في المسئلة الفرعية فظهر
حكم عام وان كان خلاف ظاهر كلام المعصوم العا قوله يمكن تحصيل
فيها فيه كيف وباب الفتوى متوج وقد لفتا جمع من الفقيه بالقبول
مع كثره نظائرها في المرجع كشهادة العدلين وغيرهما الشاخي غير
قوله لا نجد من احكام الله ان يفتي ان كان الاخبار عن علم وحصل للسائل
الحكم كان ما ذكره كما وكذا اخبار عن ظن يفتي به عن الادلة مع
الظن بعد المعارض وكثيرا ما يرجع هو بنفسه عن فتواه في ان
يحصل القطع حينئذ هذا مضاماً الى عامر الثالث عشر قوله العمل اصولية
ليس مضاماً ما ذكره بل الظاهر ان فيه تعريضاً لما علمه حيث ان فقهه
كثيراً عن حيث يظهر منهم حصول الاجماع بتقليد ائمة الاربعة وفي
صريح ذلك اليساري في المنهاج حيث قال وعليه الاجماع في عصرنا
فلا يكون المسئلة عندهم اجتهادية قائل الرابع عشر قوله غير صحيح فريضة
لان المسئلة لم يبلغ البعد بل ادعى قوله النفع وهو المقصود من كونه بعيداً
عن الاعتناء فان الطريقة السهلة الشائعة في اخذ الفتوى للعوام قالوا
السؤال منها ثم تنها في وقت الحاجة وقبلها بالاختصاصها فان لا من

في عصرنا

المعصوم

بوقت فقال اذا لا يكتب علينا وهذا الحديث ضعيف لا يثبت
الدلالة له ولا يصحح بان اخذ التوثيق من هذا الخبر لا يثبتنا الرب
في انه لا اخذ منه لمعنى انتهى لمعنى واليه فاصحاب الحجج في
التعديل ما يختلف فيه الادلة ولا انظار ومن ذلك ان محمد بن سنان
شهر ربه بهم بالضعف وعلمهم بالغلو وارتجاع القول وقول
السيد على بن طاووس عن المعتمد بن عباد عليه السلام ان ما علموا
به عليه سبب توثيقه والاعتقاد عليه لان السادة الاطهار
بغريب الاسرار التي لم يعلموا عليها غيره وفي هذا الرجل كثير
من الرجال في هذا الحال ويجوز ان يثبت في الحديث والتعديل من الحديث
الاجتهاد في دفع هذا فالتأخير في قوله كذا الى اخره في هذا
وهو ليس بالاعتقاد في كذا لا يثبت وفيه ان يكون في العلم الرجال
في التعديل والحجج ليس من التعديل في قول بل اما من باب قول الخبر
او الشهادة كما لا يخفى بحصول العلم واما قول التعديل والحجج محمد بن
عن ذكر السبب فالاول بنى على ان ارباب الرجال اذا وجدوا ما
الكل فحققت به عليه شيئا من هذا العلم بل كثر الرجل واصنافا
تلك على حسن ظاهره او كثر ومع ذلك لم يثبتوا كابر اجاب عن ما
فانهم يدعون بان اول من نشر حديث الكوفيين فيهم وهو بل على قايده

كما هو المنصوص
ونهم من حججهم على
بعضهم قول الجار والجار
اذا كان من سبيل
لرجوعها الى التعديل
ثم خرج بعضهم بعد ان
تثبتت المسألة في الرواية
انما يكون من باب التعديل

لجلاله واشتهر بها الاجل قوله القيين منكم مع كونه اول من نشرها
انهم ضعفوا الكتب لينفع الناس الى قيام القيامة مع اطلاعهم على
الاختلاف في معنى هذا الموضع اصطلاحهم في شيء من القامات المختلفة
ومنها انهم لو اوردوا في الحق لادى بدون قرينة لزم عليهم التعاليم
وهو في ادائها ومنها اختيارهم لفظ التقدير في العدل وظاهر
ان الحق لا يحصل بظهور الاسلام مع عدم ظهور الحق بل بحسين
الظاهر ايضا فاقابل بغير ذلك وما يدل على ان ما ذكر في ذلك على ما
اختلافهم في الاصول في قول الحجج والتعديل بحجج من ذكر السبب
على افعال اربعة مع عدم اختلافهم في الغرض اصطلاحا بل عدم ترجيح
واشكالهم في قولها ان التوثيق المذكور في الرجال كلها اذا
من هذا الباب لما الثاني فكالاول او يثبت عدم ثبوت شرط القول
ج وهو العلم بالتدبير الثالث ان العلماء اتفقوا انفسهم وبذلك
جهدهم في تصانيف الكتب وقرأها وصرفوا اعمارهم في علمها
تقرئونها الى الله وذكر كثير منهم ان الغرض من تدوينها رجوع
اليها ولم يقبل الانتفاع منها حال حياتهم بل مرجعهم بالمرادة
رجوع تلك اليها على مر العصور والايام وكان الغرض منها
ما قيل من انه كيفية طريق الاجتهاد ومعرفة القواعد والبراهين في

كما هو المنصوص
ونهم من حججهم على
بعضهم قول الجار والجار
اذا كان من سبيل
لرجوعها الى التعديل
ثم خرج بعضهم بعد ان
تثبتت المسألة في الرواية
انما يكون من باب التعديل

لحوادث لغت الفائدة ويمكن هذا الامر بدون ارتكاب هذه الشكا
على ان حكاية الاجتهاد والتقليد كما اعترف به ائمتنا من بعد زمان
الشيخ وحق نقول العلماء الذين تقدموا عليه ما كان الداعي لهم على
تأليف الكتب الا ان تكون من قبل كتب الاخبار مرجعا للناس الى
القيام كما هو المنقول عنهم والعجب من دعوى الاجماع على ذلك جواز
تقليد الفقيه الميت مع ان حكاية الاجتهاد والتقليد طريقة واحدة
واكثر المتأخرين لم يصرحوا بالجمع والقدر ما ظهر من كلامه في النص
على الجواز فمن اين جاء الاجماع ويرد عليه انه على تقدير تسليم جميع ما
لا يستلزم الدعوى لان اقصى ما يدل عليه ان جماعة من العلماء
مرجعهم الى الرجوع الى الكتب بمرور الدهور وهو ليس بحجة الا ان
حد الاجماع ولو لم يكن كافي على ان في جميع مقدماته نظرنا
لا يحتاج الى البيان الرابع فله تعالى فلا نفر من كل فرقة
منهم طائفة يتفقوا في الدين وليندر وقرئهم اذا وجب اليهم
لعلمهم بخبر دون فان التقية شاملة لرواية الحديث والاجتهاد
والتقليد وحده الفقيه المرتب على الاذلة ليس الا العمل بما بلغه
التأخرين اليهم ورواه لهم سوى ائمة الخافين ام ما قرأوا في العلم
المنقول من صاحب الروي على الامور بموت ناقله واورده عليه

بالانتم ان الافتاء هو نقل صاحب الروي لوجه نقل المفق
ما فيه من علمه فربما لا يكون مطابقا للواقع ورجان مكان علم
المطابقة ان كان ما نقل العمل فلا فرق بين الحي والميت قيل والحق هو
ان الاجتهاد ان كان عبارة عن تبليغ ما دل عليه الكتاب والسنة
والاجماع المستند اليها باحدى الدلائل الى من لا طريق له الى
فليس هو لا نقل العلم ولا يموت بموت الناقل وان كان عبارة عن
فاتباع الحي فيه كالميت وهذا مع اصل الحديث اما في نسخة من وجه
الاول انه ذكر في مقام الرد على الشهيد الثاني في دليله الثامن
على ما اتفقنا كما مر حيث ذكر ان الاجتهاد سائغ في زمن النبي
المعصوم ان غير مسلم للاجماع على انه اذا امكن تحصيل القطع والخبر
في الاحكام لم يضر التعويل على النقل الذي هو مناط الاجتهاد والنسب
الامام لا يسيان تأنيبا اذا عرف ما منه الاطلاع على الاحكام بالاجتهاد
منها وهذا خارج عن الاجتهاد كيف مع هذا يمكنه على الية على
الاثر مع ان خطاب النبي اعترف هو بعد جواز الاجتهاد في عصر النبي
بل في دليله السابق ايضا ادعى ان الاجتهاد والتقليد طريقة واحدة
هذه من الشيخ الثاني ان علمه على الامم يقتضي تخصيص الفقيه بغير الاجتهاد
تعد جواز ان يعمل بغيره بفتوى آخر وهو خلاف الظاهر وما يؤيدهم

كما هو المنصوص
ونهم من حججهم على
بعضهم قول الجار والجار
اذا كان من سبيل
لرجوعها الى التعديل
ثم خرج بعضهم بعد ان
تثبتت المسألة في الرواية
انما يكون من باب التعديل

٢
انما الكلام في الاستدانة
ولا في الاعم

77

 $\frac{1}{2}$

مُضافا الى كون اخضر
المدح فتدبر

كان في الاختلاف الواجب بين الحديثين مع ان علمهم مقصور على الاخبار
المقولة وبطلانها لا فرق بين التصنيف في الفقه والتأليف في الاخبار
لان اكل احكام الله تعالى لا يحوت بمثل لما قبلها كما قلناه وبطلانها
ان ما ادعاه من كون كتب الفقه شرحا لكتب الحديث ينافي ما ذكره
في مواضع من رسالته من عدم حجية ما يتقن عليه كغير من احكام
فقهائنا ومن افراطهم وتعددهم عن طريق الصواب منها ما قال ان
كان الاستنباط من اصول الفقهية والمقدمات العقلية كاحكام
الفقهاء ايضا فالحق مع الاخباريين ومنها ما قال ان المجتهدين اقل
في العمل بدلالة الاصل حتى لو اصابه من الاخبار ما هو غير تنقيح
بل ما هو نقيصة طرجه وعلو الاصل ومنها ما قال واما الاستناد
في الاحكام الى مسائل الاصول وقواعد فالحق هنا مع الاخباريين
لعدم ثبوت حجية تلك القواعد في الشريعة بل الموارد نقيضة و
التي هي عند الشافعي ان اراد بذلك انما ينبغي ان يكون الاخبار نقسا
غف عن البيان وان اراد بانها بيان للاحكام عتقت في قواعدهم
المقررة واكثرها ضمنية لكون الامر للوجوب والهي المحرمات العام الحق
والمطلوب للاطلاع ومقدمة الواجب واجبة لكل حراما ولا امر
يقتضي النهي عن ضد مقتضى العام وصحاح بين الادلة المتعارضة

على ما ادعى اليه نظريهم واكتفاءهم بحدود المعارض بمحصل النظر
واكثر حاصل الشاخي الشديد فهو حق لكن لا يجد نفعنا ولا يبعث قلبه
فلا فرق بين التصنيف في الفقه والتأليف في الاخبار فان الاول كما
عرفت تأنيلا للفظي والثاني من باب الاخبار القطعي وغاية ما ثبت
حجية ذلك في حال حجة صاحبه من باب التعبد لا من باب حصول
النظر من قوله للحاجي كالمسألة ان حصر اسباب الاختلاف في اختلاف
الاخبار وفهم معانيها من اللفاظ المستعمل نظرنا يظهر بالتدريج ما فيها
السابع ان شيخنا الزيني قد صرح في تلك الرسالة ان فاضل الامام
ونائبه لا يفتق منها الا بان يكون المجتهدين والعمل الوجود في بعد الساتر
بينهما وبين الامام وانها لا يمكن ان يكون الوصول اليه في غيابة الاحكام
فلا بد لها من الاجتهاد وقد سلمنا هذا لكن لم ينقل ان القاضي
الناصب اذا عزا ايمانا امرعا اهل تلك البلاد بقبول فتاويها ومكر
اعتبارها ونقصها بالرجوع الى من ينصب بعدها وبارم ينقض فتاوي
الاولين لعدم اعتبارهم بها ويرد عليه او لا ان تسليم كون قاضي
الامام مجتهدا خلاف ما صرح به في عبارة المقولة وقد دليله ان
حيث قال والني والامام لا يبيحان تأنيلا اذا عزا منه الاطلاع على
الاحكام بانها من هذا خارج عن الاجتهاد وتأنيلا ان اراد ان

ان اراد بالقرع ادراج الجزئيات في كليتها كما اذا سمعوا قوله من
ما لا يخرج عن حكم الله تعالى على ان عرض الشك في طرائق
الفاصل في قوله في روال القواعد فهو مسلم ولكن لا يدل على جواز
العمل بالظنون الخاصة مع الظن بعد المعارض وهو المقصود ولا
على ان حكموا حكم الاصول وارجعوا ذلك لانه على ان الفرع كالاصول
في جميع الاحكام لا يخلو عن شوب نظر لتاسع ان التقليد سابق
على الاجتهاد وذلك ان شهرة الاجتهاد وانما حدثت من عصر الحلي
واستاداه اسد بن طائوس وما يقرب من ذلك العصر ما التقليد
هو رجوع العاصي ونحو الى العلماء والاختصاص بالامم فتاويهم فقد
كان في جميع الاعصار من ادم الى يوم القيامة وكان الواجب عليهم
بالنسب هو اخذ الاحكام من كتبهم من العلماء والعمل بمضمونها
ولم ينقل في خبر من الاخبار ولا عن عالم من اولئك الاعلام منعهم
العمل بما اشرفه من السابق على ذلك العصر فان تعلم انهم كانوا
رواة الاخبار وكان الاثر عليهم بتلقيها الى العوام قلنا قلنا
ما وقع في الاخبار من الاختلاف في المسائل بل في المسئلة الواضحة
ولا بلنا قلنا ان غير من العوام على طريقة العمل بها من التبرير فيها
حتى يقتضي ما هو عند هذا ضرب من الاجتهاد ايضا وهو التقيد

القضاء وليكون من باب التقاضي والاحكام فهو مسلم وخارج عن التزم
ان لم يظهر بطلانها بالليل القطعي واعتراضه بالخطا وان اراد به ان
منها ومن العبادات وامثالها تقول عدم العقل غير تابع بل النافع
تقل العدم وهو كما ترى على ان القضاة لم يعلم نصبهم لما خرج من
بل الثابت نصبهم لرفع المحصورات وامثالها وقد عرفت خبر جرحه عن
فوسلم لم يبلغ اليها امرهم نفيًا وثباتا والثالث ان امتنا لم يستقم
لهم الامر حتى يعرف امر قضائهم واما على ما رفع قصدهما من خلافة
امر في القبة معروف وفي الزين سطوي حتى لم يقد على عزل شر
وامل في الكلام اسقاطا ان العلم طلق الشا من ان من ملة المجتهدين
على الاجتهاد والتفريع هو قوله على ما رواه الحق محمد بن ادريس
الحلي في الطرق الصالحة وغير علينا ان تلقى اليك الاصول وعليكم ان
تفرغوا عليها وتجاهروا ان التفرغ على ما عطل المجتهد ومن كثر شرع
كالاصول فلما ان الاصول لا تحوت بموت الامام مع ذلك الفرع كما
شملها في استناد الاحكام اليها وفيه لاف ان هذا ليس من ادلة
كما يظهر من معنى الشتر في بابنا انما كان دليل الاجتهاد كيف
شرط تسوية في عصر الامام بعد المكلف عنه في افعالها وانكروا
في صرح عن موضع اخر عرفت مع تصحيحه صحة السند وثالثا انه

ووجه المجتهدون على الاخباريين حيث قالوا ان الاخباريين لا يدل لهم
من الاجتهاد لان الاخبار كلها لا يعمل عليها لما فيها من التعارض والتناقض
واشتغالها على ما عتلف اجماع الطائفة المحقة بل اجماع المسلمين
فلا بد من القيمة بينهما وخرج الاشتباه بين ما يعمل وما يطرح في
تركه القول به وهذا من اقوى ضرب الاجتهاد واجابهم الاخباريون
بان مثل هذا الاجتهاد لا يمنع لوروده في الموضوع عن السأ
الاطوار كما ورد في مقبول عرب خطله وغيره في باب لتعين
الاخبار وما في معناه ما ذكره وبالحكمة فالقول بصحة في شأن
والحديث وان تغايرت ضرب الاجتهاد وورد عليه امور
ان دعوى ان التقليد سابق على الاجتهاد ينافي ما مر في دليل السأ
من بناء على لزوم كون فاضل امام مجتهدا اذا كان بينهما بعد
مسافة فانه يستلزم كونها مساوية في المرتبة فانه اذا
جواز الاجتهاد في عصر محصور فلم يسبق في التقليد ولا يختلف
بالنسبة الى النبي وامام عليهم السلام فان مستند دليل عقلي
مع ان بعد المسافة اذا كان مسوغا للاجتهاد فصدق امكان الوصول
الى حكمة الغيبة الكبرى يسوغه بطريق اقوى ومنه يظهر ما في قوله
من ان الاجتهاد انما حدث في عصر العلة وامتاده وما يقرر فيه

فالتأني ان تقديم التقليد على الاجتهاد لا يستلزم المسأ فانه يقال منهم
العل قلنا قلهم لهاب عندنا من كاف بل توقف على نقل العلم سيما مع
اشتغالهم وخلاف حتى عدلوا الاجاميات كما مر في الثالث ان ما دل على
الاخذ من العلماء كتابا وسنة لا يشمل الاخذ من فتاوى الاموات
ولو قيل انه شامل لما اخذ من الحي ولو مات فانه قلت لو سلم لا ينفع
لكونه حصص من المذهب والمخالفة موجود فلا يمكن تميمه والاحكام
ايضا فاما استدلاله بانه ثالث المحققين حاكم على فتاوى فقوله في
ذلك على ما اسس عليه اساس جواز التقليد فانه اعتمد فيه على الال
العقلي وهو استدلال باب العلم والخصار الطريق في العمل على ما هو
اقرب الى الحق النفس الامري في نظر المكلف بحسب طاقته وفهمه
ولما قال بعد جمل من الكلام ولما حصل ان المقلد اذا حصل له الظن
في الفروع بقوله الميت فلا معنى لترك هذا الرجوع والعمل بقوله بترك
تقليد الميت مع بقاء ذلك الظن بالحكم الفرعي قال وما هو بد ان بناء المقلد
ايضا على الظن كالمتجهد لا محض لتقدم تقديم العلم لا مذاق في الاماين
كما مر واجامات المنقولة في تقديم العلم اوضح واكثر ما نقل في تتبع تقليد
الميت وقوله في الاول يكون اقوى وارجح وما يريه ويتركه كون الشافعي
الاجتهاد والتقليد على الظن والرجوع الى بعض القديين جواز تقليد

كل ما مراده من ذلك اثبات عدم وجوب الاجتهاد على العاين
بجماعات العصور والهجرات وبعد ثبوت ذلك ثبت المطلوب والمجمل مقتضى
من ذلك بدعية وجوب الاجتهاد على ان ذلك لا يفيد المطلقا
سد باب العلم يقتضي الرجوع الى ما هو في حكمه وهو متابعة
الحي فان في متابعة الميت خلافا لولم يقل بعد الخلاف من
فقهاء في عدم جواز لا يقال للمناط منق فان العقل الناطق
يحكم بعبارة مدخلية الموت في التتابة لا لا تقبل لا كيف واحتمال التبدل
قام قطعا ونظا في الشريعة كثره كشادة العدلين وغيرهم
ولعل الحكمة فيه تنقيح الاحكام بمروءة المهور والديال الثواب
الى المحصلين واستبدال العلم والمعرفة ومنه ذلك وثانيا ان القول بما
الطريق في العمل على ما هو اقرب الى الحق يلزم من المقلد اذا اقتدر
على الفحص في المستند عن جماعة من الفقهاء بحيث يحصل من
اجتماع فتاويهم ظن اقوى واقرب يجب عليه ولا يجوز له الاكفاء
بتقليد الواحد وكذا يجب عليه العمل بالشيعة مع امتن من الاماين
بما لان الظن بالحاصل منها لا اقوى واقرب كما يلزم ان يجب عليه
الفحص في الادلة لو صار تمكن لا يحصل الظن الاقرب ومن
ذلك مما يقال به احد بل خلاف في سيرة المسلمين قاطبة وثالثا

المجتهد المجتهد انما صار جوازه مقلدين بان ظنه اقرب وارجح من اذا كان
المقلد من يزول ظنه للحاصل بتقليد الميت في الفروع بسبب قول مجتهد
له انه لا يجوز تقليد الميت بسبب قصور فضته وقلة ذكائه فلا يبعد
القول بوجوب تركه ورجوعه الى التقليد الحي وفردا وان جواز التقليد
لا يتوقف على ما ذكر من الدليل العقلي بل اما مبني على الاماين
بالسؤال عن اهل الذكر مع الاشتراك في التكليف او التقرير
الحاصل من سيرة النبي والاشعة مع علمهم باخذ الناس المسأل
من العلماء وامر الاشعة الناس بالاخذ من غيرهم من العلماء وامرهم
باجتماع من اصحابهم بالفتوى او الشرع على الجواز لما في من عصر
ادم الى الخاتم ومنه الى الان او غير ذلك كما مر بل لا يمكن الاستئنا
فيه الا فانه يلزم على هذا جواز الاخذ من الكافر والمخالف في
الكاهن والسام والفاسيق ومن في طاعته منهم الغيب والوا
والجفر وغير ذلك اذا افاد الظن او الظن الاقوى واخرج كل ذلك
بالاجماع مع كون الدليل عقليا كما ترى مع ان في حجة الاجماع على
تقدمه في مثل المقام عندنا عندنا كحلا لا يقال كيف انكر عليه
الاستناد به وقد سبق عليه صاحب المعالم فانه استند فيه الى لزوم
العصر وشرح الشدائد بتكليف للفتن بالاجتهاد وهذا عين ما مرنا نقول

مع الاشتراك في
التكليف مع

ان الحكم العلم ما فيه كلام مع ان ان ثبت فلا جابات المنقول
لذلك على ان كون قوة الظن مرجحا لا يقتضي ان يكون اصل الحكم
متينا عليه لتقديم احدي البين على الاخرى لا مثال ذلك
ما يفيد قوة الظن مع ان البناء هناك ليس على حصول الظن
وفقا وما يبين تصريح صاحب العالم بان التقوى من باب الاستسباب
مع موافقة لغرض في التعليل المذكور وراجعا ان عدم جواز تقديم
الجهل المجهول لا يؤكد المطلوب لاحتمال التصديق كاعتن فيه
وعلم حصول الاجماع على التعليل المذكور مع انه لو حصل
لا يتبع لما لا يخفى على ان كان من جهة كون ظنه اقرب
وارجح لا يصح العمل بظنه ان ظن ان مخالفة قصد اخراج حصل
من دليل لم يحصل اليه قائل **ايضا** في ذكر محسبات الاقوال
وما يرجح عليه اما الجواز استدامة لا ابتداء فلا اعتبار عليه لان مقتضى
استصحاب ما اثر بوجه الدلالة عن الاختصاص بما اشبه بالماضي
يقضي ذلك مع ان الامثال يقتضي الاختلاف لا يقال لا
يقضي بقاء اشتغال الذمة بما امره من العبادات مثلا لان
ثبت خلافه وهو انما اذا اخذ الحكم من في حين العمل ومع التبرك
بان يقال هذا جواز ارض با صلا لم يبق ما ثبت من ابراه العمل المذكور

توضيح المأخوذ عنه
فصل في معنى جلال الحكم
والوجه الثاني هو جلال
الدين والسياسة في قوله
لا يبرأ من الذنوب الا بالحق
فصل في بيان ما لا يبرأ من
الذنوب الا بالحق والحق
هو ما لا يبرأ من الذنوب
الا بالحق والحق هو ما لا
يبرأ من الذنوب الا بالحق

الذمة من الاشتغال بالخطاب المتوجه اليه بالعمل مع اتحاد حكمه
واصلا لعدم توجه خطاب اخر وعدم تبديل المكلف بقوله تعالى
الاصلان فلا دليل على الاسقاط لا من لا تقاض بين الاصلين
فان احدهما في الحكم والاخر في الموضوع فيرفع الاشتغال بالعمل
المذكور لثبوت كونه متعلقا بالخطاب ولو بالاصل واما ما اذا
من ان جاز تقديمه حال الحق مستصحب ومقتضاه فانه بعد
فجواب ان الاستصحاب لا يكافؤ عمودا دل على ثبوت العمل بالظن
سيما مع اعتضاده بشرة العمل واما القول بالجواز مع عدم وجود
الحق فلم تقف له على حجة يقتضيه نعم مقتضى قاعده اشتغال الذمة
وجود العمل بالظن الانقضاء باليقين فيما يمكن الاحتياط به دون
العسر والجرح يتعين العمل به وفي غيره بما يوقى ما يفيد الواقع من
قواوي الفقهاء فيعين بعد ذلك العمل بما اشهر بينهم اذا يمكن
تحصيله دون العسر والجرح وكذلك الامر في سائر المراتب المنصوص
في المقام واما تفصيل صاحب الوافد مع عدم دليل
يركن اليه فربما يظهر مما مر **الخاصة** في حكم الجاهل في الفرق وهو الذي لم ياخذ حاكما
تقول الخلف علما في اية فهم من قال ما ليس بعدو حاكما ولما كان ذلك ما يقع عليه
في حكم شرعيه ووضعيه وفي الموضوع في العبادات او في غيرها
فصل في معنى جلال الحكم
والوجه الثاني هو جلال
الدين والسياسة في قوله
لا يبرأ من الذنوب الا بالحق
فصل في بيان ما لا يبرأ من
الذنوب الا بالحق والحق
هو ما لا يبرأ من الذنوب
الا بالحق والحق هو ما لا
يبرأ من الذنوب الا بالحق

على ان شرطه وهو بقاء
الموضوع متفق بان
الحكم على الجواز في العلم
او على انما ما يقع الموضوع
المات ١٠

الما خرج بالاصل الجاهل والاختصاص والقصر بالانعام وغير ذلك
ما هو مدرك في كلامهم ومنهم من عكس وهو انما اصل الجاهل
في المنع ومنهم من حكم الاول في العالم بالكلية لم تكن من العلم
على الوجه المشرط وبالثاني في غيره اذا طابق علم الواقع وهو
المقدس لا بدسلي ومنهم من فصل بين كون مقتضى العمل
وغيره فانما هو مقتضى العمل بالاصل السيد صدر الدين في شرح
والتفصيل في الاصل في الجاهل والاختصاص الجاهل في مقدمات
حدائقه وهو الذي يقع ويجتهد من كلام العلامة الجلي
على ما نقل عنه تليده الفاصل في الجاهل في حيث حكم بان المستصحبان
من الكفار ومن ابرق عليه من قوله ومن بعد من بلاد الاسكندرية
من روى اجماع الحاجة وروى في الاستعداد بعد اعترافه
بان جلال كلام اكثر من في القوانين خصوصا موضوع في القائل
والجرات غير التوصلية ونحوها ومهمة العبادات ونحوها
واما الصغر والفساد المترجم على المعاملات والاسباب الشرعية
كالعقود والقبول ونحو ذلك فآخرها عنده وحكم بقرينة احوالها
بما جاز في الاول وهو المشهور في الجاهل ان الحكم الف
باقية بالضرورة وسبيل العمل اليها سديد ولا دليل على العمل
بما جاز في الاول وهو المشهور في الجاهل ان الحكم الف
باقية بالضرورة وسبيل العمل اليها سديد ولا دليل على العمل

توضيح المأخوذ عنه
فصل في معنى جلال الحكم
والوجه الثاني هو جلال
الدين والسياسة في قوله
لا يبرأ من الذنوب الا بالحق
فصل في بيان ما لا يبرأ من
الذنوب الا بالحق والحق
هو ما لا يبرأ من الذنوب
الا بالحق والحق هو ما لا
يبرأ من الذنوب الا بالحق

الما خرج بالاصل الجاهل والاختصاص والقصر بالانعام وغير ذلك
ما هو مدرك في كلامهم ومنهم من عكس وهو انما اصل الجاهل
في المنع ومنهم من حكم الاول في العالم بالكلية لم تكن من العلم
على الوجه المشرط وبالثاني في غيره اذا طابق علم الواقع وهو
المقدس لا بدسلي ومنهم من فصل بين كون مقتضى العمل
وغيره فانما هو مقتضى العمل بالاصل السيد صدر الدين في شرح
والتفصيل في الاصل في الجاهل والاختصاص الجاهل في مقدمات
حدائقه وهو الذي يقع ويجتهد من كلام العلامة الجلي
على ما نقل عنه تليده الفاصل في الجاهل في حيث حكم بان المستصحبان
من الكفار ومن ابرق عليه من قوله ومن بعد من بلاد الاسكندرية
من روى اجماع الحاجة وروى في الاستعداد بعد اعترافه
بان جلال كلام اكثر من في القوانين خصوصا موضوع في القائل
والجرات غير التوصلية ونحوها ومهمة العبادات ونحوها
واما الصغر والفساد المترجم على المعاملات والاسباب الشرعية
كالعقود والقبول ونحو ذلك فآخرها عنده وحكم بقرينة احوالها
بما جاز في الاول وهو المشهور في الجاهل ان الحكم الف
باقية بالضرورة وسبيل العمل اليها سديد ولا دليل على العمل
بما جاز في الاول وهو المشهور في الجاهل ان الحكم الف
باقية بالضرورة وسبيل العمل اليها سديد ولا دليل على العمل

على ان شرطه وهو بقاء
الموضوع متفق بان
الحكم على الجواز في العلم
او على انما ما يقع الموضوع
المات ١٠

بما لا يطاق لكنه خارج ما نحن فيه فان قدرتمت ثبوت العلم الاجمالي
هنا فان الكلام كما مر في تعريف ما يتوقف عليه الاسلام ولايمان
مع كونه اجابا لا يحكم من غير عدولا وهو يستلزم العلم بايمان
الشرعية ضرورة ومنها العبادات كذلك ومنها الصلوة كذلك والضرع
ايضا حالته بان كل احد منها يستلزم على احكام وليس كل احد
عارفا بها كذلك فمن التقى بقول من لا يصح الاكتفاء به كايده ولما
فرط في الدين وتحصيل احكامه الثاني سلمنا انه لا يصح في
كل الاحكام لكن نقول ان بعض الاحكام ما ثبت بالضرع من
من دين الاسلام كحجب الصلوة واعدادها والركعة والجمعة
وقصر يوم الزمان والاطعام وشرب الخمر وبعضها ما ثبت بالاجماع كحجب
القيام في الصلوة والركعة والحج ونحو ذلك مما لا يخفى في وجوبه
وبعضها ما وقع التكاليف كاعتدال ما القسم الاول فلا عذر للمجاهل فيه
بل هو مقرر في الجمل براجاعا واما القسم الثاني فالمشهور فيه انه
لا اوليا ايضا والنفية بعض الحديثين اما القسم الثالث فالمخالف
فيه مشهور ولعل القول بان مذهبنا هو الاخرى يكون مصدا
لما قلناه من الاخبار والمال على مذهبنا مطوعا يعظم
حاضر من هذه دلاله الاخبار والمأخوذة على ما نحن فيه مع ان الشهرة

ان كانت حجة فشر كثر بين الاخيرين والاولئك فلا وجه للفرق
بينهما مضافا الى ان العلم الاجمالي ان كان كقوله في القصص فشر
بين الاول والاخيرين ولا كذلك فان العرف عن علمه وكذا في
مع فرض عقلته غير محيل على انه يمكن ان يقال الجمل في الضرع
لا يتناقض الامتناع مع ما اذا علم حكما يكون ضروريا وجعل ضروريا
والتي به وهو ظاهر وعفا به على عدم تحصيل كونه ضروريا غير محيل
الثالث ان الله لم يوجب على الجاهل التعلم حتى اوجب على العلماء
ان يعلمهم ووجب على الجاهل السعي الى التعلم كما اوجب على
العلماء السعي اليهم للتعليم ومن ثم كانت الانبياء والائمة عليهم
السلام يمتثلون من الحكم يعينون الجاهل من تعليمهم ومنه قول من قال
ان في وصف قصص الشريعة طبيب دواء يصبه قد احكم مرام
واحيى مواضع من ذلك حيث حاجته اليه من قلوب عبي
اخوانهم والسند بكم متبع بدوائر مواضع الفصل ومواطن
الحيرة والرجوع لطبيب مرض الجمل ولا متعرض لعلاج الجاهل
واستعداد لفظ المرام لما عتده من العلم ومكارم الاخلاق
ولفظ المواسم لما يمكن معه من صلاح من لا يتقن فيه الملاحظة
والتعليم بالجلد وسائر الحدود وروى ان المسيح رآى خاويا

هو كراهي الجاهل وقد ذهب شيخنا المعاصر الى ان المستضعفين من الكفا
من كثر علمهم الحق من غيرهم ومن بعد من بلاد الاسلام من يرى لهم الفنا
فان كان هذا حال المستضعفين من الكفار فكيف يكون المستضعفين
من المسلمين مثلهم وهذا القول وان لم يوافق عليه الاكثر الا انه غير محيل
من يتبع الاخبار وقيل ان ما ذكرنا من خارج ما نحن فيه فان كان لنا السيرة المستغنية
بل فمن يقدر على فهم الحق على ما ينبغي وكيف ما كان فان كان من قبل ذلك
فمن يتبع ما نحن فيه فان كان من قبل الثاني نمنع ان يكون تكليفه من
باب تكليف العاقل كيف وقد مر في ان كان لنا فيه عرف اصول عقائد
باللذيل وجعل حكما او يزيد من احكامه الفرضية والعلم بها يستلزم
العلم الاجمالي بشروط التكليف فلا يكون عالما وعنده دليل يمكن العمل
البعد في الاغتراف على هؤلاء يقتضي قصير القياس لا فرق عندكم بين
تأرك الصلوة وبين من صلى صلوة غير مستحقة للشرائط الشرعية بل
ولجست الشرائط لكنه لم يأتها من الجهد الذي وان اخذها من التقية
التي فعلت هذا باقت الطامع الكبري والداعي الغفلة في بطلان زبانا
عامة التي وزع عليهم ان يكونوا في تلك الكفار وقت طمأنينة بل بان ان
يكونوا كذا لان المصير على ترك الصلوة جات الاخبار ناعته عليه السلام
كادامه الصديق في اقيقه من الصادق حيث قيل كرميت تأرك الصلوة

من بيت عبادته فضيل له يا سيدنا امثلك يكون ههنا قال انما
ياق الطبيب المرحوم وجع فاعلمتم عباد الجاهل بترك التعليم
فاصلوا معادة العلماء بتركهم التعليم اذا وقع عبادهم في
الوقت الموسع لان الامر بالشيء عندكم يستلزم العلم الذي عنده
فيكون القصيدة اذن عامة للولي وجعل به ان رواية المسيح
على فقد برحمته وصحته لا تدل على الوجوب كقول علي و
الضرع قضت بعده دون الانبياء والائمة والعلماء
في جميع الاعصار والاصقاع لرفع مرض الجاهل بل سيرة لهم
على انهم يفتقر انفسهم لتعليم الجاهل فلا تقبل القصيدة عامة
مع ان في دلاله الامر على ما ادعاه متظاهرا ان اراد من
الصديق الخاص كاهل الظاهر وان اراد من الصديق العام فلا يصح نفيها
الراجح ان كثير من جهال الناس وعوامهم من اهل الحضارى والقرى
البعيدة عن محاسن العلوم والعبادات تعلموا شيئا من الطاعات و
العبادات من ابائهم ومن خواصهم منهم وقليل بل يتحقق ان هذا هو
الحال عليهم لا غير فليست عليهم عقلا ولا شرعا وجوب غير حق
يكونوا الذين يترك التلب لتركه كلف مثل هؤلاء بالوجوب من باب
تكليف العاقل وجع فان كان وجوب ههنا فاعا هو على الفقهاء لا على مثل

كافر ولم يقيم الخلف كما ذكرنا قال ان الثاني لا ينفك الا من شهود تدعو الى
 ان اول ما تارك الصلوة فهو كافر من شهود تدعو اليها وانما تاركها
 استخفافا لم ينافذ وقوع الاستخفاف وقع الكفر وهذا الحديث لا يمكن
 حمله على ما يقولون من ترك الاستحسان لا لعدم الفرق في الاستحسان
 بين الزنا وترك الصلوة فيلزم مرجح ان يكون عامة لخلق من الشيعة من
 لم يترك الكفر والفساد ولو صلى ولم يترك شيئا من الايمان بالصلوة وهل
 هي على وجه الوجوب والاستحسان مع اتيانهم بالسورة وكذا الوجه في
 التسليم وفي ما ورد في خلاف ذلك فقبل ثم شهادة فيضيق الحال بل انما
 ولا يكلم عليهم بالظهار فيلزم طرح على اهل العالم وما هم فباوهم في
 الدنيا والاخرة ويرى عليهم ان فساد العبادة سلم ولا فساد الفسق
 ولما الكفر فكل واحد جامع وعنده ذلك انه انما عليه واضحة فان تارك
 الصلوة غير غافل فاسدا معصيا ومصدقا ولا يلزم من اشتراك الامرين
 في شئ اتحادهما في جميع الاحكام على ان لم يكن باقيا على ظاهره لما
 ولا يخصر حمله على ما حمل لا مكان ان يكون متبعا على ان الظاهر من
 ترك الصلوة انه من باب الترخيص في خلاف الزنا فاذا ظهر ان
 فاذا علمنا ان تركها ليس من هذا الباب فلا يستلزم المدعى كما قلنا
 فيمدح على وجه الترتيل السادس انك لو تتبعت احوال الناس في هذه

الاصح

الاعصار وفي اعصار النبي والائمة والوجود بها متوافقة في شأن
 العلم والعلماء في المعرفة ونحوه والاعصار وعنده والعقيد الذي
 يقطع على عبادة بالصحة في هذه العصور ولو قصر ما بين يدي العلماء
 مثلا لعلمنا عليه كما يجب هو لان على عبادة العاصي واستشهاد ذلك
 بغير حاد الكفر في بيان تعليمه الصلوة له ثم قال قوله ما اتفق على
 منكم وقوله بعد وجها ثانيا مشعرا بان نقصان صلوة حاد انما كان من
 جهة الاختلال ببعض الواجبات الشرعية وما حكم به بطلان
 ما مضى من صلوة ولا واجب عليه الاعادة لان الصلوة بالاطاعة
 يجب قضاءها عندكم فلا على ان الجاهل معذور فاذا قبل العذر
 من مثل حاد مع ملازمة له فكيف لا يقبل العذر من غيره الناس
 ومن عوفي افاضوا بالهدى والعداوة فيمدح ان ادعاء القبيح في
 على صحته غريب عجيب وعنده ذلك لا يصح على ما ادعاه
 معروف وفيها موضع كثير فيها دلالة على انما في بيان الواجبات
 بل منصوص على ان الترتيل في صلوات حاد بعض المنهيات كقولنا
 تاما تحسن الصلوة ولا تحسن ان تصلي وغيرهما السابع عشر
 في الاشياء الصعبة ان الايمان درجات وفي بعضها عشر درجات و
 ان الناس يتفاضلون في درجاتهم وقد رتبنا لا ينبغي لمسا

الاصح

الدرجة العالية ان ينزل من الدرجة الرابعة ولا يدر علمها الى
 ياخذ بيد وينفذ اليد التي في التقاوت بالاغال التي تقاوت
 به الدرجات شاملا للواجبات والمنهيات بل عوفي الاول انما كان
 في درجات ان العباد اذ اتوا بالقرآن لم يشاء الى امد عن الترتيل
 فلم يكن الجاهل عندنا يحصل على حجة من درجات الايمان
 ولما كان واجب الدوام لانت ان ما في ايدي العلماء من الفتاوى والفتن
 علما فيها من عصورهم على اختلاف اراهم فيها ما لا يحسن منه
 الا القليل لان حكم الله في كل طاعة حكم واحد كالتصديق عليه
 ليس الا عند الايمان على الاطلاق والاستقبالات وقواعد اجتهاد
 وهذا ايضا يكون عندنا للعلماء حيث انهم على ان يلقوا في اعتقادهم
 ان عباداتهم كانت على جادة الصواب وفيه ان اصحابنا كالعامة
 وان اختلاف في معنى الايمان مع اتفاقهم على انراهم التصديق
 القلب او لعل الجوارح والحواس الا ان المنقول عن الحق للقول
 وجا من اصحابنا اختيار الاول والادنى في الترتيل الا قرا باللسان
 وهو المنقول عن اكثر الامامية وعلى هذا الاشكال ومثل
 الدلالة على ان الايمان متفاوت بالاغال على درجات كمال الا
 وكما ما دل على ان لا ينبغي ان ينزل من الدرجة العالية من

وما الكفر من غير حق ان
 نسبة الكفر الى السوء
 فكل امر

من علمه لا نعلم اعلم الناس بالضرورة والصياغة وكذلك العلم
واللغة وفوق الاحاب والاعمال طرقت اسهل من ذلك وان كان
الاول اولى وهو ان يراه مستقبا للفتوى بمنتهى من الخلق واجتماع
المسلمين واستفتائهم وتعظيمهم والكلم في الطريقة ليس جاعلا
بالجاء صعوبة صحتها الا من المتجه اليه ليس يجد في تعذيب هذا
ان كان الصعوبة باعتبار معرفته وان كان باعتبار عدده وصول اليه
اليدفع القدر خارج عما نحن فيه وليس هذا من تكليف واستدل
المتخصص بالاصول بالاصول والافعال في الشايع جارة للعلم
بالبحر والماء مع عدم العلم بحسبها ولحم يصدر من مراب الوقت قد
اعاد حين غلط في التفسير الاصل كذا فانه يدل على انه لو فصل كذا
لصح مع انه ما كان يعرفه وتخصيصا واستحسانا من نسى كلمة
فصلها مع عدم العلم وبالعسر طرح وصعوبة العلم المعتبر
في واجبات الصلوة وبطلانها سيما بالنسبة الى النساء والاطفال
في اول البلوغ فان معرفة المجتهد وعدالة وعدالة الوسيلة وعرف
العدالة امر صعب شاق والطفل لا يجب عليه تحصيل ذلك قبل
البلوغ وبعد مع الصعوبة والمشقة هذا لخص كلامه واورده عليه
بعد الجهر بانه بخلاف الفتوى عند العدالة بالحد لما جاز ان صلى في الوقت

والاخر

والاخر في غير الوقت فلا يخفى اما ان يستحق العقاب او لا يستحق اصلا
او يستحق احدهما دون الاخر وعلى الاول ثبت المطلق استحقاق
العقاب انما يكون لعدم الاتيان بالامور على وجهه وعلى الثاني يلزم
خروج الواجب عن كونه واجبا ولو انتفى هذا الباب لمجرى الكلام في كل
واحد واحد من افعال الصلوة ونقصى الامر الى ارتفاع حد
وهذا مفسد واحده لا يسوغ لاحد الاجترار عليه ومعلوم فساد
ضربه وعلى الثالث يلزم خلاف العدل لاستوائها في الحركات
الاختلاف في الوجبة للحد والحد وانما حصل بمصادفة الوقت وعلى
بضرب من الاتفاق من غير ان يكون لاحد فانه ضرب من التعلي
والسعي وتجب من فعلية الاتفاق في الخارج عن المقدور في استحقاق
الحد والحد عا حده بنهاية الرجاء وعليه اطلاق العدالة في كل
زمان واما الاشادات التي ذكرها فكل منها قابل للتأويل فيشكل
الاعتماد عليها والتحويل وليس المقام محل التفصيل هذا ظاهر
الحقيق وان كان الاشكال في وقت نظائر تابا ورجا باقتدار الله
وتقول انهما لا يستحقان العقاب على ترك مرات الوقت لعدم عليها
بجبرها وعدم تكليفها بها لاستحالة تكليف الغافل واما الصلوة

بل هو واجبان خارجا عنهما الا انهما هما احدهما وله مناهاتهما
علم ان المطلوب منه الصلوة المشروطة في عايب لانها بما في الوقت
واما الثاني فيعاقب على ترك السعي وعلى عدم الاتيان بالصلوة
قد علم وجوب السعي ليعلم الشرطي وغيرهما وفي الصلوة الكفا
تلك واستمرجه ليدل الشرطي ثم يات بها مطابقة للواقع فلا
في عقابها لا يبعد فيها ولا يفرقها على وانما اذنا ملت ما قلنا
لما احتيا والشق الاول مع فرض العلم بوجوب السعي ان اراد العقاب
مطلقا في سواه كان على ترك السعي ام على ترك ترك الصلوة
اقتضا الشق الاخير ان اراد العقاب على ترك الصلوة فلا ويجوز
مدخله لا نقول انه يستحق المدح لاجل ما فعله من علم وهو
ولم يستحق العقاب لان اتي بما هو المأمور به وان لم يعلم بالطلب
لا يقال ان الاستحقاق العقاب على ترك المرات لمجرد بل هو
فيستحق المدح عليه وهو ظاهر البطلان كما نقول لا ملازمة بين
استحقاق المدح واستحقاق العقاب بان يكون كل واحد
عليه العقاب يستحق عليه المدح الا ترى ان تارك الزمان من
قصد التهرب لا يستحق العقاب ولا يستحق المدح فانه امر لا يمكن
لما حصل بمرات الوقت المصلي فيه اقل من ايام العالم الذي راعى

مع شرائطها المعلومة لها فلو اوى الواجبة عليها ويعاين عليها
ان تركها توجب على الثاني الاعادة في الوقت لغيره ان يعلم في ان الحلق
منه الصلوة في الوقت ولم يفعلها دون الاول الا ان يكون المطلوب
منه الصلوة بشرط العلم بوجوب رعاية الوقت فمما وان في الصلوة
في وقتها وكذلك يات بشرطها والمشرط بعد مبدع شرطا فيجب عليه
الاعادة في الوقت لو علم في ان المصلي الصلوة المشروطة بذلك الشرط
ولم يدرك على هذا الاشتراط دليل واما القضاء فهو فرض مستأنف
لا بد من الظرف في دليل فان افاذ وجوبه على الوعدى واحدا من زمانه
ولا ملازمة ولا انتفى قلنا هذا يقتضي ان يكون كل واحد من افعال
الصلوة الذي لا يعلم المكلف وجوبه من مكلف به لاستحالة التكليف
الغافل وهذا المفسد فيجب هو مقتضى القول عند العدالة هذا
مع فرض الجهل بالوجوب عليه السعي الى معرفة الصلوة بشرطها
والا كذا او ما فيها بحيث يحصل له القطع او الظن بانها فرض عنه
شيئ منها واما في فرضنا ان احدا علم بوجوب السعي وكذلك تركه وانفق
انه صلى صلوة تامة بالشرط والادكان خالدا عن الفساد والاخر علم
ايضا كذلك وتركه صلى مع فوت بعض الشرائط مثلا قلنا الاول
معاقب على ترك الصلوة لا يات بها وليس السعي والمعرفة من شرائطها

الوقت وحصل في ذلك ان الثاني تقر بالاول ففعل
واحد فاما بالثاني اقول ان كان قول الثاني من غير معارض
باعت عليه مسببا لاشكال الاعتقاد والتعويل ففشل الاعتقاد
على كل نوع والتعويل وان كان هناك معارض فلا بد من بيان
تعليل التعويل ولحق ما قاله وهو انه في افتاده ظاهر التحقيق وجليل
ولعل حقيقة ما يعطى ما افتاده الفاضل المتفق فاما ان الثاني
مطعم الاظهار فالحال منقول فاما اصل الحق فلا ان الاصل لا
الليل وما قد ساء هو الليل على انه اعترف بوجوده بالنسبة
وقدره ان كان لا ساء فيه بل كما لا والا فحقن من اقرون معه الا ساء
فصل في تقدير تسليم الالة لقول الاله سبحانه ان النسبة بينهما وبين واحد
منه العمل بالظن وهو لا ينفذ اصل الذكر وعده من الاعمال الا بال
وحدة البديهة وغير ذلك مما لا يحل ان يكون بناء او غير ما يخصها
مسا ومن وجه مع نظري بعضها وعلى اى تقدير شرطها متفق لهما
وغيرها عند الحكم واما القياس في الاجزاء مع كثرتها فلو اننا قطعنا
تخصيصه ولا نقدر عليه فاما تفصيل ان سكانها في الارض من الاله
في الذين كالذين الى الكعبة مع امتدادها لعلها لم يزلوا مثل ذلك
وهل هو الا بدنة محرمة علينا واما صكايه عارفا لفتح توبه الى العلم

وان فصله ظاهرا بالنسبة الى مسببه فان المراد التوبه على سببه
وهو العلم فان التوبه توجه الى الفعل المقدور وفعل التوبه
كذلك فبما طلع من الشرع كما لا عادة فلما كان فصله كوصفة
ايضا كان من جهة تعليم الشرع واما قضية نصيب الحق فلعلم
من جهة قانون شرعي ولا فلا يجوز التصرف في الشرع بمحض
الاستحسان وقصد القرب في مثله واما ما ذكرنا من كماله
المواقف كالجهر والاختفاء خارج بالليل واما الصعوبة فان
بلغ الى حد يكون التكليف معه تكليفا بما لا يطابق فروع خارج عما
عن فيه كما انما بله اذ لا كما عن فيه فلا يقدّر مع ان كيف
يدعى الصعوبة مع ان غالب هؤلاء من النساء والاطفال وغيرهم
يتعلمون الصنائع اللطيفة والعلوم الدقيقة والاداب الحسنة
والفنون الجميلة والاشعار الموزونة والعقود والحكايات
الطويلة الغريبة وغير ذلك مما يشاهد وسائل الصلوة خصوصها
واجابتها اصعب من اثنى منها فانصت واستمع واما الايراد على
الحجة فبما ان الاجزاء على ما ذكره مخالفة للقواعد القطعية العقلية
ككيف يبقى معها الاشكال ويشكل التعويل مع مخالفتها لربها بل ان
مضافا الى ان ما ذكره من انه على الثالث يلزم خلاف العدل غير صحيح

اما ان يكون من الغافل من سلك
البرصية الشرعية او من لفت
وعلى الثاني فاما ان فصلها الى
وعلى الاول فاما ان فصلها الى
فانصت واستمع واما الايراد على
على وجه يحصل خصوصه
الوقت الاول وعلى الاول فاما
انترك الفصل والخصر او
فخص وفش ذلك لم يفتن
بوجوب الهامة بعدك وعلى تقدير
الثاني فاما ان كفى فيه
بالفعل وحصل العلم لكن

بل الظاهر شيئا ولكن لا لما ذكره المقدس الانجيلي من ان الحق
على ما هو المأمور به مطلب لما ذكره ولقد علم على توجيه القطار مقدرة
ليهل بتدبرها كشف الحجاب عن وجه المرام وهي ان التكليف لما كانت
تتقسم على قسمين منها ما هو مطلوب في نفسه وفي حد ذاته
فيها المقصود منها غير مطلوب لئلا كالصلوة وغيرها ومنها ما ليس كذلك
بل المقصود منها الوصول الى شئ اخر وحصول مطلب من المطلب
المصلحة كالمقصود منها معلومة كاذلة كالتجاسة للصلوة مثلا
وغیرها فان المقصود منها ايقاع الصلوة مع الطهارة وفي الاول
يحصل الامتثال الا بقصد التقرب لان المراد منه الاطاعة
وهو لا يحصل الا بذلك مع ان الشارع امرنا به فيه بخلاف الثاني
فانه لا يتوقف الامتثال به البتة اذا لم يتصل به في الواقع حتى
الاول وقع في ذلك في الزمان مثلا وتعلمه لم يتصل به بعد ذلك فهو
مطلوب استمر وصل مع ما بعد الفراغ منها فخر وعلم طهاره فوبه
لصحة صلوة قد لا واحد انما يفتن به التقرب ايضا يصير عبادة
ويجاب به اذا تم هذا فقول لما كان المقصود ان الجوارح هنا امرها
الوقت وهو من الشرط الخارج عنها غير المتاح لغيره بل المقصود
منها ايقاع الصلوة في الوقت وقد حصل فالحال الا في صلوة فيه

صلوة يصح بخلاف الثاني فاما انما لم يات بالمأمور به مع
كونه من بعد الطهارة لان الشرط عليه عند غيره الشرط لغيره
ما في كلامه من ان يجوز به دخله الاتفاق الخارج عن المقدور في استحقاق
الدمج والدمج ما هو ببيان الرجاء وعليه الطابق العدل في كل زمان
فان لم يكن من قبله الاتفاق بل نقول بحد الامتثال بالنسبة الى الاول
ان الامر بالنسبة الى الرجوع مطلق وان بالمأمور به على وجه فامتثال مع علمه بالتكليف ما لا يخلو
افلاخ الثاني فانه لم يتصل لترك المأمور به بترك شرطه كما لم يترك
من باب مدخل الاتفاق واستحقاق الدمج والدمج واما الرد فيه
نظر من وجوه الاول ان تعليق عدم استحقاق العقاب على تركها
الوقت في هذا المقام باستحقاق التكليف المتأخر ليس في محل الامتناع
من المورج صرحا ان كلامه من غير حصول خصوصه في الوقت مثلا كما هو
مفروض اصل المسألة في نقول لا يتصور في شأن ذلك الجمل التمسك
للتكليف فانه بعد ان عرف وجوب الصلوة واشتد اليها على
كثرة تحقق شرط التكليف بالنسبة اليه فيكون مقصود فبما قبل
تلقيل يمكن ان يكون شخص ولم يطالع على وجوب قلنا هذا امرها
عادة فان وضع امر الوقت في الالة ليس بحيث يمكن خضوعه
احد ولئن سلم نقول خارج عما نحن فيه لان هذا فرض نادر لو اذن

ولا يخالف فيما راجع على تقدير تحققه لجلالان التكليف بما لا يطاق
عند دليل الاستماع لا يقولون بذلك لانهم لا يجوزون تكليف المغافل
بحج انما اذ لم يحصل المسئلة مع تقصير كعدم جاحل مع ذلك
فثبت قوله ولو فرض ان احدا علم بوجوب السعي الى الثالث انه يكون
عليه من اخيان الامثال ما يصلو لا قيامها بما راجع شرائطها
المعلوم انه لا يعتقد احدا ان الصلوة عبارة عاقل في العبرة
مثلا وهو حالها لا والله لكفاه بل ما يكون اسن حاله وهذا
كافى فتبين الثالث ان قوله غاية الامر انما في ما مر في دفع
تجوز من حليله الاتفاق من عدم استحقاق المرح مقتضى
الاتفاق فانه المزمع هنا باتليه الثواب واكثر منه مع ان مناط
الافراق بما وقع على وجه الاتفاق ولا يتفقد اعتبارهما
في اصل الصلوة لوجوبه على ذلك ايضا ولو فرض به الماجة
القول ^{بأنه لا يطاق} ^{بأنه لا يطاق} وهو زعم المكلف بما لا يطاق فظهر جوابها
ما مر فليكن هذا اخر ايرادنا اياه وقيل ان مقتضى وجه
الاحد من العشر السادس من العشر الثالث من الشهر الثالث
من الحول الثاني من العشر الثالث من العشر الثالث من الالف
الثاني من الهمزة المحذرة عليه والله الطيبة صلى الله عليه وسلم

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل القرآن
موسى عليه السلام

الفاضل في سيرة مؤلفها
 الفاضل في سيرة مؤلفها
 حسن الكرامات
 عفي الله عنهما

2



